الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1925) السنة الثامنة -الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

حقل الرميلة العملاق يعاني من تراجع الإنتاج بعد جولات التراخيص!

4

الصينيون في البصرة علامة فارقة.. أحدهم فارق أهله ليعود ميتا أو مليونيرا!

13

البصرة ... هل أنها عاصمة العراق الاقتصادية؟

الاقتصادي | العدد (1925) السنة الثامنة - الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

البصرة ... هل أنها عاصمة العراق الاقتصادية؟

البصرة في أرقام ...

ضمن ملف البصرة نعرض دليلا لبعض الأرقام والمعلومات الاقتصادية التي حصلت عليها بعثة المدى الاقتصادية من محافظة البصرة:

قطاع المشاريع في محافظة البصرة

ضمن مشاريع تنمية الأقاليم للبصرة وقعت عقود مشاريع بعضها أنجز والبعض الآخر توقف وهنالك مشاريع جديدة وقد قسمت حسب القطاع:

القطاع الصحي:

تمتلك محافظة البصرة ١٥ مستشفى و٣٩ عيادة طبية عامة و٨٦٢ طبيبا ذو اختصاص عام في المحافظة من الذكور والإناث. بطاقة فعلية تبلغ ٢٥٠٠ سرير مستشفى، أما المستشفيات الأهلية فعددها ١٥ مستشفى وبطاقة ٦٠٠ سرير، في الوقت الذي يبلغ احتياج البصرة من الأسرّة ٦٠٠٠ سرير.

نسب الانجاز في قطاع الصحة

بلغت نسبة الانجاز في تنفيذ مستشفى الطفل التخصصي الكائن في القبلة،حوالي ٩٠٪،المستشفى مخصص لعلاج أورام الأطفال وبسعة ٩٤ سريرا ومن المؤمل افتتاحه ٢٠١١.

تم الانتهاء من إعداد التصاميم العمرانية الأولية لمشروع المجمع الجراحي المزمع إنشاؤه في مستشفى البصرة العام بسعة ٢٥٠ سريرا على نفقة صندوق التنمية الكويتي وسيفتتح ٢٠١١.

مشاريع الخطة الاستثمارية لقطاع الصحة:

مستشفى الجهاز الهضمي بسعة ٥٠ سريرا في مستشفى الفيحاء العام.

مصرف الدم الرئيسي في مستشفى البصرة العام.

١٠ دور لسكن الأطباء في مناطق الاقضية والأطراف.

إنشاء بناية الغدد الصماء في مستشفى الموانئ.

توسيع وتأهيل بناية أمراض العقم في مستشفى النسائية والأطفال.

إنشاء ردهة إنعاش وعناية مركزة في مستشفى الزبير.

إنشاء مركز لعلاج الأورام للكبار في مستشفى الصدر التعليمي وبسعة ٧٥ سريرا.

إنشاء دار سكن للأطباء في مستشفى النسائية والاطفال.

بناء مخازن للأدوية في مستشفى القرنة.

توسيع شعبة الطوارئ في مستشفى البصرة العام.

توسيع شعبة الطوارئ في مستشفى الموانئ.

تأهيل الردهة النسائية في مستشفى الموانئ.

إنشاء صالة عمليات كبرى في مستشفى الموانئ.

إنشاء ردهة إنعاش وعناية مركزة في مستشفى الشفاء.

إنشاء وحدة طوارئ في مستشفى الزبير.

تأهيل شبابيك مستشفى التعليمي.

إنشاء بناية للعلاج الطبيعي في مستشفى الموانئ.

إنشاء مركز صحي نموذجي في ناحية السيبة.

هدم وإعادة بناء المركز الصحي في الشافي.

هدم وإعادة بناء المركز الصحي في المعقل.

شراء أجهزة طبية بقيمة مليون ونصف دولار.

شراء أدوية سرطانية بقيمة نصف مليون دولار.

قطاع التربية في البصرة:

عدد الطلبة والتلاميذ الذين سيتوجهون إلى مدارس البصرة في العام الدراسي الجديد يبلغ نحو ٦٤٠ ألف طالب وطالبة.

عدد الإدارات المدرسية في البصرة يبلغ ١٤٤٣ إدارة فضلا عن المدارس الأهلية التي تبلغ ١٩٠ مدرسة بما فيها رياض الأطفال". تشغل ٧٠٠ بناية فقط مما يعني ان هنالك دواما ثلاثيا وخماسيا في بعض الأماكن.

في البصرة ٣٢٠ مدرسة ثانوية و١٤ مدرسة مهنية (التجارية والصناعية والتقنية) و١٤ معهدا لتدريب المعلمين.

الرعاية الاجتماعية في البصرة

العوائل المشمولة بالرعاية الاجتماعية ٧٤٠٠ عائلة، العوائل المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية ٦٦٦٧١ عائلة. الحصة الفعلية المقرة حكوميا للبصرة من العوائل للشبكة الحماية الاجتماعية من نسبة ٢٠٪ لكل محافظة ٧٢٠٠٠ عائلة اي أن البصرة حصلت على ٩٢،٦٠٪ من الحصة الكلية لها.

القطاع الخاص

عدد الشركات الأجنبية العاملة في البصرة ٣٦ شركة موزعة على قطاع النفط والموانئ ومشاريع الإعمار.

عدد الشركات الأهلية في البصرة ٣٤٢٢ شركة المسجل منها ضمن اتحاد رجال الأعمال ١٥٦٨ شركة.

عدد المسجلين في غرفة التجارة ١٣٠٤، وعدد المصانع المسجلة في اتحاد الصناعات أكثر من ١٦٠٠ مصنع ومعمل أهلي، وغير المسجل منها يزيد عددها على ٢٠٠٠ مصنع ومعمل في مختلف التخصصات الصناعية.

واردات وصادرات البصرة

تستقبل البصرة سنويا ٦٠٠٠ باخرة عن طريق موانئها، وأكثر ٢٤٠٠٠٠٠ ألف طن من البضائع والسلع المتنوعة فيما يصدر عن طريقها ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ برميل نفط سنويا.

وتملك البصرة منطقتين حرة الأولى في سفوان والثانية في خور الزبير وهنالك منطقة ثالثة ستنشأ خلال العام ٢٠١١ كبيرة جدا بين الكويت والعراق.

قطاع التعليم في البصرة

عدد طلبة الجامعات والكليات في البصرة للدراسة الصباحية ١٦٣٣٢ طالبا وطالبة، والدراسات المسائية ٢٥٩٢ طالبا وطالبة، الدراسات العليا ٤٧٦ طالبا وطالبة.عدد الكليات في البصرة ١٥ كلية.

قطاع المصارف

في البصرة ٢٢ مصرفا، منها خمس حكومية، ومصرف واحد أجنبي إيراني الجنسية.

الزراعة في البصرة

في البصرة ٢٤ نهرا فرعية تتفرع من دجلة، عدد المشاريع الاروائية ٢ فقط هما نهر العز ونهر المصب العام، وتشغل الاهوار مساحات واسعة تتباين ما بين فترة الفيضانات والجفاف حيث بلغ مجموع مساحة الاهوار قبل التجفيف حوالي (١٢٨٦٨كم٢) و(٣١٦٢كم٢) خلال فترتي الفيضان والجفاف على التوالي.

الزراعة في غرب البصرة تعتمد المياه الجوفية وشمال وشرق وجنوب البصرة تعتمد الري من الأنهر والمشاريع الاروائية.

وأنتجت البصرة للعام ٢٠١٠ من التمور ٣٢ الف طن لتسجل تراجعا نسبته ٧٦٪ عن إنتاجها لعام ٢٠٠١. ويأتي تصنيف البصرة لإنتاج الحبوب من محاصيل الحنطة والشعير لعام ٢٠١٠ في المرتبة السابعة.

النفط والمعادن

تبلغ كمية النفط المنتجة حوالي ٢ مليون برميل يوميا يصدر منها حوالي (١,٦٥) مليون برميل يوميا عن طريق الموانئ في الخليج العربي فضلا عن ارتباطها بالخط الاستراتيجي لنقل نفط البصرة إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط في تركيا، علما أن احتياطي النفط في محافظة البصرة يبلغ حوالي ٦٥ مليار برميل أي ٥٩٪ من الاحتياطي النفطي في العراق.

الغاز الطبيعي يوجد مصاحبا للنفط في حقوله ولا يوجد أرقام دقيقة عن كمية الإنتاج.

الجص والرمل تمتلك ٣٤ مليون طن منها وحوالي ٣٠ مليون طن من حجر الكلس وهناك حوالي (٤,٨) مليون طن من أطيان الطابق. وتنتج البصرة سنويا ٢٤ الف طن من الملح، وفيها الفوسفات والحديد ومعادن أخرى غير مستكشفة.

رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة:

الحكومة المركزية تنظر لنا بعين واحدة، وهي سبب وراء تعطيل الكثير من المشاريع

مجلس المحافظة، السلطة الأعلى في الحكومات المحلية، له صلاحيات كبيرة، لكنه لم يأخذ دوره كجهة رقابية حاورت رئيس اللجنة الاقتصادية محمود طعان الموسوي عما تحقق من مشاريع اقتصادية وخدمية للمحافظة في ظل التراجع اللافت للنظر في الجانب الخدمي والاقتصادي:

***البصرة عاصمة العراق الاقتصادية، ماذا هيئتم في مجلس المحافظة لتكون كذلك؟**

-البصرة تمتلك موقعا جغرافيا وثروات طبيعية وبشرية ولديها حدود مشتركة مع ثلاث دول عربية فضلاً عن إيران، وتملك أربعة منافذ بحرية، ومنفذان بريان، صفوان والشلامجة، ومطار البصرة الدولي، ولكن للأسف الشديد، المركزية المقيتة للحكومة في بغداد همشت كل شيء في البصرة وإحالتها إلى مدينة تقاتل من اجل أن تبقي على ما تملك من موارد وثروات، ومثال ذلك لدينا في البصرة مطار دولي همش هذا المطار، وبالأرقام نثرية مطار دولي ٥٠٠ ألف دينار، هل يعقل هذا الأمر.

تمهيدا لان تكون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية نحن نطالب بتطبيق المادة ١١٩ من الدستور، واللامركزية بتقديرنا هي الحل لكي نتخلص من سطوة الحكومة المركزية ويتسنى لنا التمهيد لدخول مرحلة جديدة من تاريخ البصرة.

×هل لدى مجلس المحافظة ولجنته الاقتصادية ستراتيجية واضحة المعالم للنهوض بواقع مدينة البصرة الاقتصادي إن طبقت المادة ١١٩ من الدستور؟

-نعم المجلس يمتلك ستراتيجية يعمل عليها، حيث هناك مجموعة من المستشارين والكفاءات والأكاديميين من جامعة البصرة من ذوي الشأن والاختصاص ستكون شاملة وعامة تتلاءم ومتطلبات تطبيق المادة ١١٩، لكن هنالك بعض الجهات في الحكومة المحلية تنقاد لمراكز سياسية بعيدة، مما يعطل عمل المجلس ويؤخر سرعة اتخاذ القرار ويعيقه في الكثير من الأحيان، لكننا سنتجاوز هذه الإشكالية، والحقيقة أن التمهيد لتطبيق المادة المذكورة بحاجة إلى وعي من الوزارات ودوائرها التي تتمنع في أحيان كثيرة عن التعاون مع مجلس المحافظة والمحافظة.

***لماذا تأخر التقدم العمراني والاستثماري في البصرة رغم أنها تمتلك مقومات كل ذلك؟**

-موازنة البصرة ٢٢٠ مليون دولار لا تكفي لتغطية قطاع واحد من القطاعات الحكومية، و٩٧ مليارا استقطعت منها سلفا فأصبح المبلغ هامشي لا يحقق مشروعا واحدا، الأمل كان بان تمنح المحافظة عائدات مشروع البترودولار والتي تكفي لانجاز ٦٠٠ مشروع للمحافظة، وعلى أساس هذا الأمر عقد مؤتمر واستفتاء شعبي، وخرج مجلس المحافظة بدراسة بناء على عائدات المشروع من ضمنها الـ٦٠٠ مشروع، وخصصنا ٤٠٠ مليار دينار للكهرباء والماء والتبليط، وخصص مبلغ ٣٠٠ مليار دينار لمنطقة القبلة لبدء عملية تطويرها لأنها مجاورة للمدينة الرياضية التي ستحتفل بدورة خليجي ٢١ في عام ٢٠١٤، وتضم المدينة فندقين سياحيين لاستقبال الوفود بالإضافة الى فندق مناوي باشا والشيراتون وفندق شط العرب والمربد نوفتيل، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، استحوذت الحكومة المركزية على كل شيء ولم تعمل وفق المتفق عليه، ونحن في البصرة نطالب ان تنظر لنا الحكومة المركزية بعينين بدلا من عين واحدة.

***ما هو مشروع البترو دولار، ولماذا لم ينفذ حتى الآن؟**

-المادة ٤١ و٤٢ من قانون الاقاليم او الفيدرالية، تمنحان إيرادات عن النفط عن كل برميل منتج وعن كل برميل مكرر وعن كل١٥٠ م مكعب غاز، واحد دولار، و٥٪ من واردات الموانئ والمنافذ الحدودية، لكن ما يعيق تنفيذ المشروع هو الحكومة المركزية التي تعرقل العمل كله ولا تستجيب لنا، ونحن نسعى لتنمية القطاع الخاص، لاسيما وان الاستثمار متاح لكل القطاعات، ولدى البصرة شعب مثقف وواع ومتطور يدعو للعمل مع الشركات العالمية الأجنبية، أما قضية تنفيذه فهي رهن بمجلس الوزراء ووزارة المالية.

***بالأرقام ما هي احتياجات البصرة كموازنة لكي تعيد ترتيب أوراقها وتحسن الخدمات والبنى التحتية؟**

-لا يكفي أي رقم وان قلنا مليار دولار سنويا حاجة البصرة فهو غير كاف، نريد أن تضاهي البصرة دول الجوار، وتكون مركزا ماليا للعراق ومركز نشاطه الاقتصادي، فلا يعقل أن تترك البصرة هكذا وهي مؤهلة لانها تربط الشرق بالغرب بمشروع القناة الجافة وميناء العراق الكبير الذي بوشر العمل به منذ وقت.

***يقال أن هنالك لوبيا خليجيا عراقيا لمنع البصرة من التطور والدليل ميناء العراق الكبير والحرب غير المعلنة ضد موانئها؟**

-نعم هنالك لوبي من دول الجوار إزاء إرادة بصرية حقيقية، وتأكيد عدم ربط سكة حديد العراق بدول الجوار لمنع هذه التجربة الرائدة، وتسعى جهات كثيرة تسندها مراكز حكومية عراقية من اجل الحيلولة دون مد السكة الحديدية وتطويرها ودون تنفيذ ميناء العراق الكبير، اللوبي يؤخر الدراسات ويؤخر دعوة الشركات ويؤخر بدء العمل، كادر الميناء الهندسي لديهم حماس كبير وغير متوقع، وقريبا سينفذ المشروع حيث أن الكوادر الهندسية باشرت بفتح شوارع نحو الميناء في الفاو، وأقولها لن ينجح هذا اللوبي في الوصول إلى مسعاه وستأخذ البصرة مكانتها الريادية الطبيعية.

***ما هي ملاحظاتكم على الحكومة المركزية والوزارات وكيف تقيمون دوائرها لديكم في البصرة؟**

-البصرة لم تستفد من دورات التراخيص ووزارة النفط تستغل البصرة ولا تقدم لها أي شيء بالمقابل، أي عقود توقع مع شركات أجنبية تكون فيها فقرة تسمى (هدية العقد) وخصوصية لإقامة مشروع خدمي، وبالرغم من تنوع عقود وشركات النفط الأجنبية التي أبرمت اتفاقات مع وزارة النفط في البصرة، إلا أن الوزارة تساهلت بحقوق المحافظة وتنازلت عن هذه الفقرة.

وموانئ العراق تنطلق منها آلاف الشاحنات تسبب تلوثا بيئيا وخرابا للطرق وتشارك البصرة بحصتها من الوقود، وبالمقابل لم تمنح البصرة أي حق بالتدخل ومعرفة ما يجري في داخلها، والبصرة تحمل عبء الدمار الذي يطولها، ولا تزال الحكومة المركزية تنظر بعين واحدة للبصرة وليس بعينين.

كما أن الصناعة معطلة وشركاتها أصبحت عبئا على البصرة لأننا لا نعرف لماذا عطلتها الوزارة ولا تعيد تشغيلها، وشركة نفط الجنوب بعيدة كل البعد عن المحافظة ولا تتعاون معنا بقليل ولا كثير، البتروكيماويات بحاجة إلى قيادات وإدارة جديدة، اما الصلب والحديد فهي عاطلة لا تعمل، والأسمدة الجنوبية بحاجة الى سماد يعيد لها الحياة.

القطاع الخاص ابعد لأسباب جزء منها منطقي والآخر غير منطقي لكن الحكومة المحلية والقطاع الخاص يتحملان المسؤولية، الزراعة خربة الثروة السمكية بحاجة إلى دعم بعد أن اضر بها النفط، استيراد السكندهاند مرفوض وأصدرنا قرارا يمنع إدخالها إلى العراق.

***كيف يقيم المجلس هيئة الاستثمار في المحافظة؟**

-الهيئة سيتم هيكلتها وسنعلن عن فترة ترشيحات جديدة وانتخابات لاختيار طاقم جديد، ولا ننكر ان الطاقم السابق لها لم يتوان عن جذب الاستثمارات وكان له دور بارز لكننا نريد اكثر من ذلك، لاسيما وان هيئات الاستثمار يقع على عاتقها الكثير من المهام، وهي نافذة التطور الاستثماري في كل محافظة.

***ما هو موقفكم من مشروع الإقليم وهل سيدعم الملف الاقتصادي في المحافظة؟**

-نعم هو الحل الأمثل لمشاكل البصرة الاقتصادية، وهنالك مطالبات بان يتم طرحه للتصويت في المجلس لكن التكتلات الحزبية ومعادلاتها المعقدة توضع فوق المصالح الاقتصادية، المساومات، المناورات، الاتفاقات الحزبية والسياسية، تسببت بعوق اقتصادي للبصرة.

الاقتصادي | العدد (1925)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

حقل الرميلة العملاق يعاني من تراجع الإنتاج بعد جولات التراخيص!

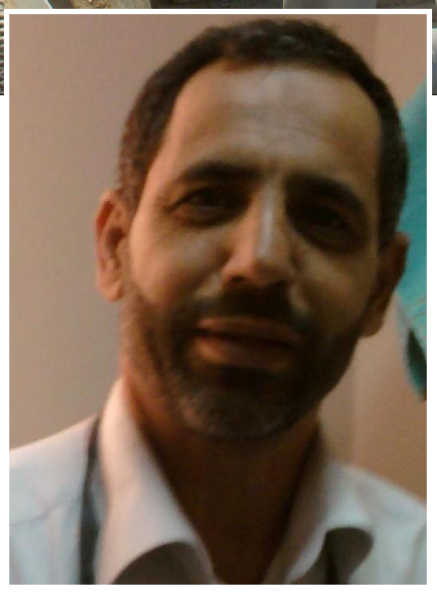

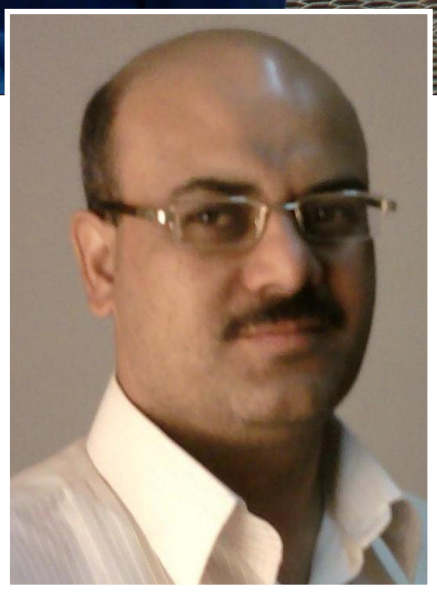

يعد حقل الرميلة من الحقول النفطية العملاقة القابلة لزيادة الإنتاج والتي أدرجت ضمن عقود الخدمة التي أبرمتها وزارة النفط في جولتي التراخيص الأولى والثانية. وتراجع الإنتاج في هذا الحقل بعد استلام الشركتين الأجنبيتين لمسؤوليتيهما في العمل إذ أنهما تسلمتا الحقل و هو ينتج مليون 66 الف برميل في اليوم لكن الإنتاج تراجع بعد استلامهم إلى 950 الف يومياً مما جعل الأمر مثار بحث وتساؤل.

حيث نسعى من خلال هذا التحقيق لبحث الأسباب التي أدت إلى تراجع الإنتاج.

يعد حقل الرميلة من الحقول النفطية العملاقة القابلة لزيادة الإنتاج والتي أدرجت ضمن عقود الخدمة التي أبرمتها وزارة النفط في جولتي التراخيص الأولى والثانية. وتراجع الإنتاج في هذا الحقل بعد استلام الشركتين الأجنبيتين لمسؤوليتيهما في العمل إذ أنهما تسلمتا الحقل وهو ينتج مليون ٦٦ الف برميل في اليوم لكن الإنتاج تراجع بعد استلامهم إلى ٩٥٠ الف يومياً مما جعل الأمر مثار بحث وتساؤل.

حيث نسعى من خلال هذا التحقيق لبحث الأسباب التي أدت إلى تراجع الإنتاج.

لا جديد في الرميلة

يعد حقل الرميلة الموقع الأكثر أهمية على صعيد الاقتصاد الوطني، فهو أهم حقول شركة نفط الجنوب.

مدير قسم الإنتاج في هيئة تشغيل الرميلة باسم محمد الغالبي قال: بدأنا بفعاليات زيادة الإنتاج التي بدأت منذ منتصف شهر تموز الماضي وبشكل تدريجي إلى نهاية العام الحالي ٢٠١٠.

وفيما يخص تراجع الإنتاج بعد تسلم الشركات الأجنبية قال الغالبي: نحن في كل الأقسام من الحفر إلى المكامن إلى الإنتاج بذلنا جهودنا في سبيل الوصول إلى اكبر رقم من الإنتاج كخط شروع، حيث اجرينا من اجل ذلك كل الفعاليات سعياً لتحصيل رقم عال لكي يبدأ المستثمر الأجنبي منه، وهذه المسألة من الناحية الفنية ليست بصالح المكائن إذ أننا دمرنا المكائن في سبيل الحصول على هذا الرقم وبالفعل بعد ٦٠ يوما من تسلم الشركتين الأجنبيتين حصل هبوط كبير في الإنتاج، والآن نحن مع الشركات الأجنبية نسعى لرفع الإنتاج للرقم الذي وصلنا له، وبعد الوصول لخط الشروع ينبغي أن تبدأ الزيادة في الإنتاج وصولاً إلى الحد الذي ينص عليه العقد.

وبخصوص الوظيفة الرئيسية لقسم الإنتاج قال الغالبي: هي استلام النفط الأسود من البئر وعزله وتصفيته قبل ضخه إلى مستودعات الخزن بمعنى أننا نسلم النفط بالصيغة التي يطلق عليها نفطا ميتا وصالحا للتحميل فحقل الرميلة في قسمه الجنوبي يضم سبع محطات لعزل الغاز وسبع محطات أخرى في الرميلة الجنوبي والنفط الميت صالح للاستهلاك والتصدير، وعن أي الأقسام العاملة في الحقل الأكثر أهمية بين الغالبي: كان جدل قد حصل بين المحليين والأجانب من الخبراء العاملين في أقسام الحقل عن أكثر الحقول أهمية، ففريق يرى أن قسم الإنتاج أهمها وفريق آخر يرى انه اقلها أهمية.

وأوضح الغالبي أن الأصح هو القول

بأن كل الفعاليات مترابطة فالاستطلاع والحفر والمكامن تشترك في استخراج النفط ليأتي إلى المحطة حيث يحصل التنسيق بين الأقسام كالصيانة والتبريد والهندسية في سبيل انجاز فعالية قسم الإنتاج التي هي استلام النفط الأسود وتصفيته من الغاز والماء والشحن والتصدير.

وتابع الغالبي: أن التقدم الحاصل لحد الآن يتمثل في الزيادات البسيطة التي تحققت خلال العمل وعلى مستوى العمليات الاتصالية بيننا وبين الشركات الاستثمارية الأجنبية في العمل.

أما رئيس قسم حقن الماء محمد طه الرشاش فقال لنا: بعد مجيء الشركات الأجنبية أهلنا وحدة التطوير الإضافي في حقن ماء مكمن مشرف.

وأضاف الرشاش: لدينا مكمنان في حقل الرميلة وفقاً للعقد كل من مكمن مشرف والمكمن الرئيسي، فمكمن مشرف مواصفات الصخور الخاصة به أفضل من مواصفات المكمن الرئيسي والآن نحقن الماء في ثلاثة آبار تجريبية فقط في مكمن مشرف.

والهدف من عمل قسم حقن الماء هو تعزيز الضغط المكمني بزيادة الإنتاج لتقليل الضغط في المكمن ومن اجل تعزيز ضغط المكمن فأننا نعزز ما يخرج من النفط بمقدار كاف من الماء، فكل ما أنتجنا برميلا من النفط يجب ان نحقن برميلا من الماء فنقاء الماء وحجم العوالق كلها أمور تخضع للفحص قبيل حقن الماء في المكمن.

المهندس المناوب في المحطة المركزية تحسين نوري: عملنا في الوقت الحاضر لا يختلف عن السابق ونحن ننتظر من الشركتين الأجنبيتين أن يدخلوا لنا معدات جديدة واجهزة حديثة لكنهم لحد الآن لا يتعدى الامر سوى الزيارات واللقاءات بالكادر المسؤول عن المحطات لكن داخل المحطات لحد الآن لم يشرعوا بالعمل بشكل جدي.

احتراق الدولارات:

ظاهرة تدمي القلب عند مشاهدتها بالعين المجردة ولا تحتاج لأي شرح او تعريف انه الغاز العراقي الذي يحترق في محطات الإنتاج في مشهد يعكس حالة من الإهمال، فهذه الخسائر الاقتصادية الكبيرة للعراق تحصل في محطات يطلق عليها محطات عزل الغاز إلا أننا بعد مشاهدة تلك المحطات والاطلاع على آلية عملها، طلبنا من الخبراء ان يطلقوا عليها (محطات حرق الغاز) لأنها لا تقوم بغير تحرير الغاز من النفط من خلال أنابيب متجها للأعلى ليغذي شعلات كنا ننظر لها بألم لأنها شعلات لحرق أموال العراق، في الوقت الذي يجدر وجود نوافذ لعزل ذلك الغاز ووضعه في أنابيب لغرض التصدير، حيث تعلن وزارة النفط عن وجود جولة تراخيص ثالثة ستشهد وجود عقود غازية.

أقسام حقل الرميلة

محطة عزل الغاز وهي عبارة عن مجموعة من الآبار المنتشرة في الصحراء والتي يذهب النفط منها للمحطات عبر خطوط من الأنابيب من خلال ما يعرف المجمع قبل أن تنتقل في الضفاف وتكون الضفة الواحدة مكونة من أربعة مراحل والمرحلة الأولى مكونة من عازلتين العازلة الأولى تعمل بضغط ١٣ كي جي لآبار الضغط الواطئ بينما الثانية تعمل بضغط ٧ كي جي والثالثة بضغط ١,٩ والرابعة ١,٣٥.

ويشير الخبراء في الحقل إلى وجود نوعين من النفط هما الرطب والجاف بالإضافة لوجود ضغطين واطئ ١٣ كي جي وعالي ٢٨ كي جي لكن المحطة المركزية في الوقت الحالي لا تمتلك ضغطاً عالياً.

ويوجد في المحطة ما يعرف بمملحة لمعالجة الماء والأملاح بضغوط ومراحل وبعد المرحلة الرابعة تأتي مرحلة الخزانات التي تعتبر المرحلة الخامسة من العزل.

وقد لاحظنا في جولتنا أن كميات الماء والأملاح التي يجدر ان يتم التخلص منه عن طريق الحقن في الأرض او بطريقة علمية أخرى بحسب الخبراء النفطيين لكن الذي حصل خطئاً هو تركه يجري قرب المحطات يجري في بحيرات بالرغم من كونه ماءً ملوثا.

وكان الانطباع الذي ترسخ لدينا أثناء التجوال أن الشركات الأجنبية لم تشرع بتغيير مهم في عمل الحقل أو أنهم ما زالوا يمهدون للعمل.

خزانات بلا صيانة:

أن الأصح هو القول بأن كل الفعاليات مترابطة فالاستطلاع والحفر والمكامن تشترك في استخراج النفط ليأتي إلى المحطة حيث يحصل التنسيق بين الأقسام كالصيانة والتبريد والهندسية في سبيل انجاز فعالية قسم الإنتاج التي هي استلام النفط الأسود وتصفيته من الغاز والماء والشحن والتصدير.

وتابع الغالبي: أن التقدم الحاصل لحد الآن يتمثل في الزيادات البسيطة التي تحققت خلال العمل وعلى مستوى العمليات الاتصالية بيننا وبين الشركات الاستثمارية الأجنبية في العمل.

وتحتوي كل محطة داخل الحقل على خزانات، البعض منها بطاقة ١٠ آلاف متر مكعب وأخرى بطاقة ٢٠ ألف متر مكعب والبعض من الخزانات متوقفة عن العمل وبحاجة إلى صيانة في الوقت الذي أكد العديد من العاملين أن الصيانة متوقفة الآن.

وقد ذكر لنا العاملون في الحقل: الحاجة لمنظومة مقطرات من اجل صيد المقطرات وإعادتها للخزان بدلا من احتراقها، حيث انه قبل مدة كان قسم التشييد التابع لشركة نفط الجنوب يستعد لإنشاء منظومة مقطرات لكن العمل توقف بعد تسلم شركة بي بي.

والحقل يضم مجمعا لأنابيب الغاز يسمى بمجمع الشعلات وهو الذي يتم من خلاله التحكم بالشعلات وعادة ما تكون النار الناجمة عن شعلة المرحلة الأولى لان كمية الغاز المتحررة في المرحلة الأولى تكون أكثر ومن ثم تتوالى المراحل والشعلات.

وهذه الشعلات الأربعة تعرف بالشعلات الحارة ويجدر القول أن الكثير من هذه الشعلات متضررة وهي بحاجة إلى إصلاح.

وقد تحدث لفيف من العاملين في شركة نفط الجنوب الذين أصبحوا منتسبين في هيئة تشغيل الرميلة منذ شهر تموز الماضي: أن شعلات النيران المنتشرة في أكثر من مكان داخل حقل الرميلة أما بسبب ارتفاع المستوى في العازلات في الوقت الذي لا توجد منظومة مقطرات تستغل قطرات النفط الهاربة مما يجعلها تذهب للشعلات.

والمحطة المركزية على سبيل المثال تعمل بطاقة إنتاجية مقدارها ٦٤ ألف برميل.

وتضم ٢٨ بئرا نفطيا إذ أن أربعة آبار على المحطة المركزية والآبار المتبقية على المحطة الجنوبية الفرعية والمحطة الشمالية وتضم ثلاثة مجمعات، حيث يحدد عدد هذه المجمعات بحسب ضغط الآبار ان كان عالياً ام واطئاً، فأبار النفط الرطب تتطلب عازلات ثلاثية الاطوار لتعمل على عزل الماء وعازلة اخرى لعزل الأملاح والضغوط المتعارف عليها للمملحة ٥,٥ كي جي اما للمياه فـ ٣,٥ كي جي وبالنسبة للخزانات فهي أكثرها متضررة.

ولقد صاحبنا اثناء الجولة في حقل الرميلة في تلك المنطقة الصحراوية عدد من العاملين كان بينهم مشرف النوبة في المحطات صبيح باقر الذي قال: إن عملهم في المحطات يتضح من تسميتها الأساسية كمحطة عزل الغاز عن النفط، من ضمن مشاكل عملنا والعطلات التي تحدث أثناء العمل والشركات الأجنبية لم تف بما وعدتنا به حتى الآن منذ أن تسلمنا للعمل في شهر تموز ولغاية الآن لم نلاحظ اي معدات جديدة دخلت لعملنا، فعملنا ذاته ومشاكلنا في العمل ذاتها.

فيما قال رئيس الملاحظين عقيل عبد الهادي: اعتقد ان جولات التراخيص وزيادة الإنتاج ستكون سبباً في تقدم العراق واعماره وزيادة الرواتب وتحسين الإنتاج النفطي.

أما معاون المدير الفني في المحطات حسين علي فقال: عملنا لحد الآن لم يشهد أي شيء ملموس قدمته لنا الشركات العاملة في الحقل، وبخصوص رأيه الشخصي عن جولات التراخيص، قال علي: المسألة تعبر عن استفادة خاصة بالشركة المستثمرة ونحن نتمنى ونطمح لان تتحقق فائدة للعراق.

الخلاصة:

ما نخلص إليه بعد تجوالنا في حقل الرميلة ان العمل بحاجة إلى مزيد من المراقبة لمعالجة مواطن الخلل وتحديد المسؤولية، وعلى الرغم من أن العمل في الحقل من قبل هيئة التشغيل الجديدة لم يمض عليه وقت طويل إلا أن العمل بحاجة إلى وقفة جدية ومراجعة شجاعة لانه خطأ في مرفق حيوي، وفي طليعة تلك المسائل التي يجب مراجعتها من قبل القائمين على القطاع النفطي مسألة تراجع الانتاج في الحقل بعد استلام الشركات الاجنبية والتأكد من صحة ما قاله المسؤولون في الحقل واعترافهم (للمدى الاقتصادي) بأنهم اجتهدوا برفع الإنتاج من اجل زيادة خط الشروع لكي تتحمل الشركات الاجنبية زيادة الانتاج الى ١٠٪ لتحقيق فائدة للحقل لكن الأمر يعدو كونه إجراءً غير مدروس مما تسبب بضرر كبير في معدات الحقل، ولا يفوتنا التأكيد على ضرورة مراجعة عمل محطات عزل وضرورة تطويرها لتلافي التلوث البيئي الناجم من ترك الاملاح والمياه الملوثة تجري على الأرض، ناهيك عن ملايين الدولارات التي يخسرها العراق من خلال حرق الغاز.

الاقتصادي | العدد (1925)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

طريق الموت في البصرة يلتهم 100 شخص شهريا وقد يوقف ثلث صادرات العراق

تمر عبر طريق الموت (أم قصر ـــ البصرة) يوميا اكثر من ١٠٠٠ شاحنة وضعف هذا الرقم من المركبات الصغيرة والحافلات ناهيك عن الارتال العسكرية العراقية او الاميركية والبريطانية، ويطلق على هذا لطريق محليا (طريق الموت) فهي تلتهم شهريا اكثر من ١٠٠ شخص يقضون نحبهم في حوادث طريق البصرة ـــام قصر.

الطريق التي يصل طولها إلى ١١٠كم مع التفافات المرفأ الجنوبي والمرفأ الشمالي لام قصر، تعاني من دمار شبه كلي، شخصه رئيس لجنة الاعمار في محافظة البصرة المهندس مصطفى عطية رسن"بنسبة ٦٠٪ والمتبقي من النسبة لا تعد صالحة فهي بحاجة إلى تأهيل كامل وإعادة صب ورصف وتعبيد". على حد تعبيره.

استثمار وهدية توقيع العقد

في المقاييس والحسابات الاقتصادية فان شبكات النقل البرية تعد البنية الأساس لأي مشروع اقتصادي، وهي عامل مهم من عوامل نجاح وتطور الاقتصاد ومشاريعه،لكن في العراق فان هذا العامل أو المقوم لا يحظى بالأهمية التي تتناسب وحجمه ويهمل من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية". هذه رؤية عضو المجلس الاقتصادي في محافظة البصرة وسام الموسوي الذي يشير إلى"الضغوط التي تسلط من قبل مجلس المحافظة في البصرة على الموانئ التي أسست هذه الطريق سابقا لكي تعيد صيانته، لكنها ترفض بحجة أنها غير مخولة وهي جهة فقدت سلطاتها. والآن هنالك عرض استثماري من قبل مستثمر اجنبي لإعادة بناء وتأسيس طريق كبير بمواصفات عالمية بدلا عن طريق الموت هذا، وبنظام استيفاء أجرة ألف دينار من كل مستخدم للطريق. والمشروع هذا مقدم بلا مقابل والأموال تدفعها الحكومة العراقية وبالمقابل يمنح المستثمر حق الاستفادة من الطريق لعشر سنوات على أن يقوم بتعبيد طرق محافظة البصرة كلها بمواصفات عالمية ومجانا وهو موافق وحددت ثلاث سنوات كحد اقصى لانجاز طريق البصرة ـــام قصر وتعبيد طرق محافظة البصرة".

الحكومتان البصرية والمركزية رفضتا المشروع وهما يؤجلان البت في قضية طريق البصرة ـــام قصر رغم انه هاجس بصري كبير وحاجة اقتصادية ملحة والأسباب غير معروفة.

الأثر الإنساني:

دائرة صحة البصرة وثقت في تقاريرها ان الطريق المذكورة تلتهم شهريا قرابة ١٠٠ نفس بشرية من جراء الحوادث التي تصفها مديرية المرور العامة في البصرة على لسان مديرها ثامر الحمداني الذي قال:"بانها طريق تصنع الحوادث وتعيق حركة النقل وتؤخرها فيضطر اغلب أصحاب المركبات الى سلوك طريق آخر يكون أطول بكثير من هذه الطريق، لكن الطريق الحولي الآخر تضرر هو أيضاً ولم يعد يصلح لسير المركبات عليه".

الأثر الاقتصادي:

الأثر الإنساني الصحي واضح ومحزن والحكومة المحلية في البصرة تتفرج، لكن هنالك واقعا آخر لابد من الخوض فيه وهو الأثر الاقتصادي، فهذه الطريق تسلكها ذهابا وإيابا بحسب المهندس عدنان التميمي مدير المرافئ في ميناء ام قصر"قرابة ١٠٠٠ مركبة حمل يوميا تحمل بضائع وسلع مختلفة من البواخر التي تحط رحالها في ميناء أم قصر الذي يشكل بوابة اقتصادية تمر عبرها نسبة ٤٦٪ من واردات العراق، وتعبر عن طريقها نسبة ٦٠٪ من صادرات العراق النفطية وما الى ذلك".

التميمي يقول"طريق ام قصر التهمت ربع كادر ميناء أم قصر الوظيفي خلال السنوات الخمس الماضية ولم تحرك الحكومة المحلية ساكنا واكتفت بمخاطبة الحكومة المركزية، التي أعلنت قبل فترة أنها خاطبت شركة بلجيكية او دنماركية لتتولى إعادة اعمار الطريق لكن إلى الآن لم تتخذ أي اجراءات تشير إلى نية الحكومة المركزية بإعادة تعبيد هذه الطريق لأهميتها الإستراتيجية اقتصاديا ولإنهاء معاناة الناس الذين يقضون عليها موتا بشكل يومي".

الجهات المسؤولة:

اضرار هذه الطريق معروفة سببها الشاحنات الكبيرة التي لاتلتزم بوزن الحمولة المقر وفق قوانين المرور في العراق، فتصل حمولات الشاحنة في بعض الاحيان الى ٧٠ طنا بينما الحد المسموح به وفق قانون المرور العام في العراق هو ٣٠ طنا فقط وهي طاقة الطرق التصميمية، ودائرة المرور العامة تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية لأنها لا تلتزم بمحاسبة المتجاوزين، أما الطرف الآخر فهو دائرة الطرق والجسور التي أخفقت في تصميم وتنفيذ الطريق وفق مواصفات وقياسات لم تتلاءم ونوعية الاستخدام على هذه الطريق.

الطرق والجسور وعود لا تتحقق:

مدير عام طرق وجسور البصرة المهندس مازن صمد لم يشر إلى شيء مهم لكنه ذكر"إن هنالك اتفاقية وقعت بين وزارة الإسكان والإعمار، وبين وزارة الخارجية الدنماركية، تقضي بأن تمول الاخيرة عمليات مسح تقوم بها شركة (كووي) العالمية المتخصصة بشؤون المواصلات وتم اختيار طريق ام قصر- البصرة كأسوء طريق في المنطقة الجنوبية، كما تم إرسال مهندسين من الطرق والجسور للتدريب على الأجهزة والمعدات في دولة الكويت تمهيدا للمباشرة بإعادة بنائه من جديد وفق مواصفات عالمية". لكنه لم يحدد متى وكيف سيتم ذلك مما يعني انه مشروع لا يزال حبرا على ورق.

حقوق الإنسان ستقاضي المحافظة:

المحافظة ترفض المشروع وليس بمقدورها إعادة بناء الطريق وعلى الناس اللجوء إلى القضاء. منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان العراقية، فرع البصرة بنيتها رفع قضية في المحكمة الفيدرالية العراقية ضد الجهة التي تسببت بكل تلك الحوادث على هذه الطريق، رئيسها المحامي عيدان فهد يؤكد"انه حصل حتى الآن على اكثر من ٥٠٠ توقيع من قبل أهالي الضحايا الذين توفوا على هذه الطريق لرفع دعوى مشتركة ضد الجهة المتسببة سواء كانت الحكومة المركزية او الحكومة المحلية وهو يسعى لزيادة عدد المنتمين إلى مشروعه لحماية حقوق الإنسان في البصرة".

البصرة خربة والاقتصاد شبه معطل... والمتهم لوبي دولي عراقي

مدينة فقدت بريقها:

شل الاقتصاد في البصرة منذ عام، وتراجعت الحركة التجارية والصناعية والسياحية والعمرانية وماسواها، وبدت المدينة بألوان أبنيتها الكالحة وبسمائها الرمادية المغبرة، وناسها الذين لفحت وجوههم حرارة شمس وعذابات أيامهم، كأنها (الكوك تاون) التي وصفها (تشارلز ديكنز) الروائي الانكليزي في روايته (الأوقات العصيبة) Hard Times)).

لاتصال عما أصاب البصرة ولا تتجول لانك لن تجد ضالتك، فبعد كل ٢٠٠ م تجد مفرزة عسكرية لقطعات الجيش العراقي تفتشك وتنظر في هويتك وان لم يكن محل ولادتك البصرة ستدخل في دوامة الأسئلة والأجوبة الأمنية.

(الأسواق العامة) حرمت على المركبات الخاصة، فكادت تخلو من روادها من عامة الناس، والكل يقول"نحن لا نقوى مع جونا الحار الرطب على السير في الأسواق لمسافات طويلة حاملين بضائعنا كعادة أي مواطن"،والجيش هو الأخر ومعه الشرطة الوطنية لا مفر لهم من تنفيذ الأوامر العليا لقيادتهم.

رحلة البحث عن الإجابات

الصورة التي ترسخت في أذهاننا نقلناها في اليوم التالي إلى المسؤولين فرفضوا الإجابة، المحافظ(شلتاغ عبود) لم يقابلنا رغم إلحاحنا ورغم دماثة مستشاره الإعلامي ودبلوماسيته العالية التي ماطلنا بها طويلا، فيما انكر علينا مسؤولو مجلس المحافظة وجود رئيس المجلس وقالوا"انه مريض لا يمكنه الحضور"، في الوقت الذي دخل موكبه أمام انظارنا الى بناية مجلس المحافظة.

لكن بعضهم اسرّنا بان الوحيد الذي بمقدوره ان يتحدث وبصراحة كبيرة هو رئيس اللجنة الاقتصادية والموازنة في المحافظة (محمود الطعان)، اتجهنا إلى مكتبه من فورنا ولم نصدق سرعة الوصول إليه ومقابلته، بعد أن صدمتنا عقبات مكاتب دوائر الحكومة المحلية الأخرى.

في الخفاء لوبي عراقي دولي

أول كلامه معنا كان"هنالك لوبي دولي عراقي يضغط لإبقاء البصرة متأخرة وعجلة الاقتصاد فيها متأخرة"تلك كانت عبارته كإجابة وتفسير للصورة التي رأيناها وسعينا للإيجاد تفسير منطقي لها.

وبحثا عن الأدلة التي تثبت تلك العبارة قال"موازنة البصرة لعام ٢٠١٠ بلغت ٢٢٠ مليار دينار عراقي رغم ان حاجتها الفعلية مليار دولار، المبلغ المذكور اقتطع منه ٩٧ مليار دينار مديونية مشاريع البصرة للحكومة لعام ٢٠٠٩،ولم يتبق منها الا الموازنة التشغيلية للمحافظة، وبالتالي لم يقر اي مشروع للعام ٢٠١٠ ولا يمكن العمل بقطاعات البنى التحتية وبكل تأكيد فان هذا الامر يؤثر بقوة على حركة الاقتصاد وعلى طبائع الناس، وينعكس أثره سلبا على الحركة العمرانية وواقع الخدمات في البصرة"ويؤشر الطعان"قد تمت مخاطبة الحكومة المركزية وابلاغها بحاجات المحافظة والارقام التي يمكن ان تحسن واقع البصرة وان تنعش اقتصاد العراق،لكن الإجابات لا تاتي من المركز وتبقى البصرة تنتظر".

اين اللوبي واين هي العلاقة بين هذا وذاك؟

الامر كبير وليس بالهين والكلام صدر من شخص مسؤول فكيف نحقق في الاستنتاج ونحوله الى حقيقة، الطعان يقول"ان جهات نافذة في الحكومة المركزية وجهات برلمانية حالت دون ان تاخذ البصرة مكانتها وعرقلت كل المشاريع التي رفعت من الحكومة المحلية إلى الحكومة المركزية التي صوتت ضدها، ومنها مشاريع إنشاء القناة الجافة قبل أربع سنوات وإعاقة تنفيذ ميناء الفاو الكبير الذي رصدت له المبالغ ووضعت في البنوك العراقية منذ عام ٢٠٠٥، لكن الحكومة المركزية أجلت المباشرة بالتنفيذ وتحججت بأعذار غير مقنعة، وفي الحقيقة ان هذا الميناء والقناة الجافة التي تربط البصرة ببغداد ومن ثم تركيا نحو أوربا إن تمت فإنها ستلغي اقتصادات دول منها الخليج العربي ومصر وايران وهو امر غير مقبول لانه يضر بمصالح الدول المجاورة وغير المجاورة أيضاً، وهذه الدول كما نعلم تدعم كتلا برلمانية ومسؤليين في الحكومة وبالتالي يترجمون (هؤلاء) عدم رغبة (اولئك) بأفعال اولها منع تطور وتقدم البصرة وتحسن اقتصادها". ويصف الطعان الحالة بأنها"مركزية مقيتة قتلت البصرة العاصمة الاقتصادية للعراق".

البترودولار مشروع موقوف عن العمل شاهد آخر من محافظة البصرة انه (مشروع البترودولار) الذي رفع من قبل مجلس محافظة البصرة الى البرلمان العراقي وفق المادة ٤١ و٤٢ من الدستور العراقي،وهما ينصان على ان تتقاضى الحكومة المحلية ٥٪ من واردات منافذها الحدودية، وان تأخذ دولارا واحدا عن كل برميل نفط وكل ١٥٠ م مكعب من الغاز الذي يستخرج ويصدر من أراضي البصرة، بغية دعم الاقتصاد المحلي في البصرة وتطوير المحافظة، واعد المشروع بناء على دراسة قدمتها لجنة اعمار وتخطيط المحافظة بالتعاون مع الامم المتحدة لانجاز ٦٠٠ مشروع اقتصادي في البصرة خلال ثلاثة اعوام تقلب موازين الاقتصاد العراقي والبصري على حد سواء، لكن ومنذ أكثر من عام عندما اقر مشروع البترودولار وحتى الآن لم تتسلم المحافظة سنتا واحدا من هذه الاموال".

أين نجد الأدلة الأخرى؟

يبدو الكلام منطقيا لكننا بحاجة إلى إثبات ذلك من أفواه مسؤولة أخرى، فهل ياترى نستطيع ام أننا سنصطدم بعقبات ونعجز عن تحقيق مرادنا.

المحطة التالية لنا كانت الموانئ التي قد تكون المستهدف الأول من هذا اللوبي، في الشركة العامة لموانئ العراق رفض المدير مقابلتنا رفض قاطع ونقل لنا"انه لا يسمح بمقابلة أي صحفي لأي سبب"لكنه عرف مسبقا سبب مجيئنا عن طريق مدير إعلام شركته، ومع ذلك فان مدير إعلام الموانئ(انمار الصافي) قابلنا وأبدى اعتذاره واستعداده للإجابة عن تساؤلاتنا.

يجيب عن التساؤل الاهم لنا بالقول"ان الموانئ العراقية كشركة عانت من الإهمال والتهميش وفقدت جزءا كبيرا من سلطتها فتحولت إلى (حمال) وفقا لتعبيره، تفرغ وتشحن من والى السفن ومن ثم تقودها خارج مياهنا".

ما هي هوية هذا اللوبي

ونطرح مجددا عليه ذات التساؤل، ما هي هوية اللوبي الذي يضغط البصرة وموانئها، فيصمت برهة لكنه يقول"نعم هنالك ضغط من دول عربية للحيلولة دون تطور الموانيء العراقية وابقاءها شبه معطلة من جراء نقص الخدمات الأساسية فيها كأجهزة المناولة والطرق والأرصفة التي استهلكت بسبب قدمها". لكنه يؤشر"ان النصف الثاني من السنة الحالية شهد تغيرات ملحوظة على بعض الموانئ منها ام قصر وخور الزبير وميناء المعقل ووضع حجر الاساس لميناء البصرة الكبير"، ويعود الى دور الحكومة المركزية فيبين"أنها لم تسهم بتمويل المشاريع الكبيرة التي تخدم الموانئ البصرية ورفضت اغلب المشاريع التي رفعت لها". لكنه لايعرف لماذا ولا ينفي ان تكون قد تأثرت بضغوطات الدول المجاورة او غيرها.

حوادث القرصنة الأخيرة دليل جديد

ويستشهد الصافي بأحداث القرصنة الأخيرة التي يراها مدبرة لأغراض تصب في مصلحة هذه الفرضية، ويعلق"ان تسمع شرطة السواحل البحرينية نداء استغاثة السفينة الاميركية والبريطانية في مياهنا الإقليمية أثناء السطو الذي وقع على ظهريهما، ولا تسمعه الشرطة البحرية العراقية او البريطانية او الاميركية في مياهنا الإقليمية، وهو امر يثير مئات علامات التعجب والاستفهام".

ويفسر الأمر الذي اتت نتائجه بعد يوم أو يومين من الحادثة"بانه حملة اعلامية عربية نقلت الى اعلام الغرب، لترفض عدد من الشركات بعد فترة دخول مياه العراق وتحول بواخر اخرى طريقها الى الكويت والامارات وايران كي تفرغ حمولاتها وتدخل الى العراق عن طريق البر طلبا للامان".

وينهي كلامه بان يجيبنا بتساؤل"من المستفيد من هذا السيناريو".

مجلس الاقتصاد وأعمال البصرة قد يملك إجابات

المجلس منظمة تجمع كل التنظيمات والاتحادات الاقتصادية في البصرة ويدخل ضمن عضويتها مستشارون ومسؤولون من الحكومة المحلية فضلا عن انه مجلس يرعى القطاع الخاص في البصرة وينظم العملية الاقتصادية قدر الممكن،عضو المجلس ونائب رئيسه (صبيح حبيب) يحمل في جعبته الكثير من الإجابات لقربه من العملية الاقتصادية ولدوره التنسيقي مع الجانب البريطاني فيما يخص أمور الاقتصاد في البصرة،هو لا ينفي وجود لوبي عربي عراقي يضغط اقتصاد البصرة، وفي الوقت ذاته يفضل عدم الخوض في هذا الامر، لكنه يقول"لايخدم دول الجوار البحرية ان تزدهر البصرة وان تتطور وتكتمل فيها مقومات الاقتصاد لأنها ستحسب البساط من تحت اقدامهم، فموانئ البصرة تقلل سفرة البواخر القادمة من أوربا واليابان واسيا باكثر من ١٩ يوم عنه في موانئ دبي وغيرها، وتتيح لأوربا واسيا التواصل بحرا وبرا عن طريق البصرة وبكلف قليلة تقل عن كلف النقل الحالي لها عبر موانئ الخليج بنسبة ٣٨٪".

الاقتصادي | العدد (1925)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

هل سينجح مشروع تحويل ميناء أم قصر إلى ميناءين؟

ميناء أم قصر تاريخيا:

ميناء أم قصر اكبر الموانئ العراقية، شهد عمليات تطوير وتحديث كثيرة على مر تاريخه حيث لا يذكر على وجه الدقة تاريخ إنشاء هذا الميناء، إلا انه ومنذ عهد الحكومة العثمانية كان ميناءً طبيعياً ثم طوره الانكليز إبان الحرب العالمية الأولى وعادوا مرة اخرى خلال الحرب العالمية الثانية إلى تطويره، وفي عام ١٩٦١ تم بناؤه من قبل الحكومة العراقية بتثبيت رصيفين بشكل دائم من قبل الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم وكانت طاقته الاستيعابية ٥٠ ألف طن، ومن ثم توالت التحديثات واعمال التطوير حتى وصل عدد أرصفته الى ٢١ رصيفا منها ١٠ ارصفة جنوبية تسمى العتيقة و١١ رصيفا شمالية وبالتالي فان ميناء ام قصر مؤلف من مرفأين جنوبي وشمالي، وإدارة الشركة العامة للموانئ ترى انه لا تكفي إدارة واحدة لتلبية متطلبات العمل فيه، مما حدى بالوزارة إلى إصدار أمر بتقسيم الميناء وإعلان المرفأ الجنوبي ميناء قائما بذاته والمرافئ الشمالي موانئ اخرى.

مدير الميناء الكابتن البحري طالب بايش رفض الحديث عن هذا الأمر معنا، لانه قد حول بامر من الوزارة من مدير ميناء إلى مدير مرفأ وهو يرى في ذلك ظلما كبيرا وحيفا يلحقان به بعد الجهود الكبيرة التي بذلها من اجل تطوير الميناء.

الحكومة المحلية تستغرب الأمر

"فكرة تقسيم ميناء أم قصر إلى ميناءين فكرة جيدة ولا بأس بها"كما يصفها عضو مجلس المحافظة محمود المكصوصي الذي يشرف بشكل مباشر على عمليات تطوير الموانئ كممثل لمجلس محافظة البصرة في اللجنة الخاصة بالإشراف على الموارد الاقتصادية وعمل الموانئ، لكنه يتساءل"هل أعدت سلطة الموانئ في البصرة كافة المستلزمات الضرورية لهذه الخطوة الكبيرة".

"فعملية شطر الميناء وتحويله إلى اثنين يعني أن يكون هنالك كوادر مؤهلة للإدارة والقيادة فضلا عن توفير البنى التحتية للميناء الجديد من مخازن ومستودعات (ومعدات نفاض)، اي معدات تفريغ وشحن،فضلا عن أجهزة مناولة وطواقم بحرية ورافعات وما إلى ذلك"كما يقول المكصوصي،وهو يستغرب من السرعة التي أعلن بها الأمر ورغبة إدارة الموانئ بالتنفيذ بشكل قد ينجم عنه أمور غير محسوبة تعيق العمل في الميناء ككل، والمكصوصي كمسؤول حكومي أبدى عجبه من سماعه بالأمر بشكل غير رسمي حيث لم تبلغ الحكومة المحلية بالمحافظة بالأمر رغم أن الاستعدادات قد تمت وقد اتخذت الإدارة العامة قرارها،وهو لا يبدي معارضته بل يريد أن تشرك المحافظة بكل القرارات التي تتخذ بحق مرافق خدمية عامة تابعة لها بكل حال من الأحوال.

إدارة الموانئ تعتذر

إدارة شركة الموانئ العراقية في البصرة تعتذر عن تسهيل مقابلة صحفية للخوض بتفاصيل هذا المشروع الكبير،وهم يؤكدون في الشركة العامة للموانئ مشروع الانفصال،ويعلنون الأيام القليلة المقبلة كبداية المباشرة بالعمل بنظام الفصل بين المرفأ الجنوبي والمرفأ الشمالي، حيث سيكون الكابتن البحري طالب بايش مدير المرفأ الشمالي الذي سيتحول إلى ميناء مستقل،بينما يتولى المهندس عدنان التميمي إدارة المرفأ الجنوبي او الميناء الجنوبي في ام قصر.

مدير المرفأ الجنوبي يصرح

المهندس عدنان التميمي مدير عام المرفأ الجنوبي يصرح (للمدى)"أن المشروع يعد انتقالة نوعية في أداء الموانئ العراقية بعد أن توسع ميناء أم قصر وأصبح كبيرا جدا،وقد تصل أرصفته مع منتصف العام الجديد الى ٣٠ رصيفا او اكثر من ذلك، في وقت تهافتت الشركات البحرية العالمية على الاستثمار في ارصفة الميناء مما قلل من الجهود الممكن أن تبذلها الشركة العراقية، وحتى الآن وصل عدد الشركات المستثمرة التي باشرت عملياها في ميناء ام قصر الى خمس شركات عالمية، والشهر المقبل سيشهد مباشرة شركة أجنبية أخرى باستثمار رصيف رقم ٢٠ الذي سبب مشاكل كبيرة خلال السنوات الماضية، لذا فان تقسيم الميناء إلى قسمين وجعلهما إدارتين منفصلتين أمر غاية في الصواب لكي يتسنى العمل بسهولة وسلاسة للكوادر العراقية".

لكنه يعترض على تحويل الكابتن طالب بايش الى مدير مرفأ ويقول"إن الكابتن طالب بخبرات كبيرة ومن الطاقات العراقية الجيدة وهو صاحب كل المنجزات التي تحققت في ميناء أم قصر لذا فان الأمل أن يتولى الكابتن مهمة اكبر من مهمة مدير مرفأ أو ميناء فرعي، والموانئ العراقية بحاجة إلى طاقة كبيرة كالكابتن طالب بايش".

احتجاجات على المشروع

وفي ما يخص اعتراضات بعض الجهات المسؤولة في الحكومة المحلية فان المهندس عدنان التميمي يبين"أن الشركة العامة للموانئ في البصرة درست عملية فصل المرفأين في ميناء أم قصر واستقلاليتهما كإدارات مستقلة، وبكل تأكيد فان الإدارة العامة للموانئ لديها الصورة كاملة عن آليات الفصل والاستقلال واحتياجات هذا المشروع من فترات تمهيدية". لكنه لا يجيب عن بعض التساؤلات، ومنها أن العاملين في المرفأ الشمالي اعترضوا على أن المرفأ لا توجد فيه بنايات للموظفين مما سيضطرهم للعمل في بنايات المرفأ الجنوبي وهذا سيشكل عقبة كبيرة بوجه العمل فلا يمكن انجاز أعمال المرفأ والمسافة بين غرف الموظفين ومكان العمل تصل إلى ٤ كم.

وبالتالي فان هنالك من يشكك في إمكانية نجاح هذه التجربة لاسيما وان الإجراءات التمهيدية لم تكتمل ولم تحضر أصلا بنايات للموظفين، ورأى البعض انها خطوة دعائية إعلامية لا تصب في المصلحة الاقتصادية للميناء.

عضو مجلس محافظة البصرة المكصوصي يؤكد أن مجلس المحافظة سيدعم أي توجه للتطوير والتحديث في الموانئ البصرية، وهم على استعداد لتلبية متطلبات عمل الشركة العامة للموانئ، على أن تطلع المجلس على حيثيات المشاريع الكبيرة كهذا المشروع الذي يعد خطوة ستراتيجية في عمل الموانئ البصرية.

صراع الأمن والتجارة في موانئ البصرة ضحيته الاقتصاد الوطني

تتزاحم الصلاحيات وتتكاثر مراكز صنع القرار في الموانئ العراقية فتتشابك الأيدي التي تمتد بوجه التاجر العراقي او الأجنبي مطالبة إياه بمستندات الاستيراد أو الأوراق الرسمية التي ترافق عملية استيراده بضاعة ما، وتختلف الجهات الأمنية المتعددة فيما بينها وكل يرى انه صاحب السلطة الأعلى على ارض الميناء، بينما يقف موظفو الميناء يتفرجون وهم السلطة المدنية الوحيدة على ارض ملأتها أزياء العسكر سواء كانت شرطة وجيش أو كمارك وما نحو ذلك.

أبو فلوس معرض للإفلاس:

ميناء (ابو فلوس) خالا من البواخر، كما فارقته جموع العمال الذين كانوا قبل عام من الآن يجلسون تحت الرافعات العملاقة التي تنتصب على أطراف أرصفته يتقون شر الشمس بعد أن ترهقهم عمليات إفراغ حمولات السفن غير المنتهية، اما الطريق المؤدية الى ميناء ابو فلوس التي تخترق مدينة أبي الخصيب الجميلة خلت هي الأخرى من الشاحنات وضجيجها وتلاشت الأتربة التي تثيرها على المنازل المحاذية للطريق الضيقة تلك التي أصبحت ملعبا لأطفال المحلات يلعبون عليها كرة القدم.

في الميناء شاهدنا حالة تطابقت مع ما وصفه لنا الناس في المدينة، احد العمال اقترب منا وكان غارقا بالاسمنت الذي جمعه مع زملائه من أرضية الميناء بعد أن افرغوا باخرة يتيمة من شحنتها، جواد راضي ٢٨ عام، يسخر قائلا"لا يهم ان تغرق منازلنا بالأتربة التي تثيرها الشاحنات البرية ولا يهم أن تفارقنا الراحة بسبب أصوات تلك المركبات العملاقة، المهم أن تعيد الحكومة إلى ميناء أبو فلوس الحياة لأنها حياة أهالي ابي الخصيب أيضاً، فأكثر من ٤ آلاف عائلة بصرية من عوائل أبي الخصيب كانت تعيش على الميناء، الآن تغير الأمر وأصبحت المدينة شبه عاطلة عن العمل".

السلطات الأمنية تعرقل عمل الموانئ:

(حيدر محمد) يعمل كسائق لشاحنة نقل بري أبدى هو الآخر امتعاضه من أمر ما، مبينا انه ومنذ أسبوع كامل ينتظر في الميناء بجوار مركبته على أمل حصوله على شحنة ينقلها ويحصل على أجرها وهو العمل الذي ألفه منذ سنوات، حيدر يقول"أن العوائل (الحيتان) التي تدير عملية النقل البري بأساطيلها الخاصة تتقاسم الموانئ التي تنشط فيها حركة العمل مستغلين قربهم من صانعي القرار في المحافظة، ويتركون هذا الميناء لانه لا يشكل لهم اهمية تقارن بباقي الموانئ، فهو ميناء بأرصفة ثلاثة تجري اعمال الصيانة بواحد منها والاضرار الناجمة عن استهلاك سنوات طويلة كبيرة جدا في الرصيفين الآخرين الى درجة تعيق عملية النقل من الباخرة الى الشاحنة، والأدهى من ذلك كله ان السلطات الامنية تسيطر على العمل وكل يطالب بعمولة لا يعرف وجه المطالبة بها، علما ان الميناء بسلطته المدنية كما هو معروف وهي التي تستوفي أجور الدخول والمبيت في الميناء، وهي ١٥ الف دينار، لكنها الان ارتفعت وتصل أحياناً ١٥٠ الف دينار، بسبب السلطات المتعددة واغلبها عسكرية وامنية وبالتالي فان الامر ينعكس على اجور النقل مما يحدو بالتاجر بالاتجاه الى موانئ اخرى قد تكون عربية او عراقية لكنها تختلف عن هذا الميناء الذي يمتاز بضعف إدارته وهيمنة السلطات الأخرى عليه".

ماذا تريد سلطة الموانئ؟

مواصفات الميناء وعمليات التطوير التي تجري عليه ومدى أهميته لقربه من مركز المدينة فضلا عن جهود ادارة الميناء لإبرام عقود شراكة مع شركات اجنبية تستثمر في الميناء، عرضها لنا معاون مدير الميناء الكابتن علي عبد القادر، لكنه يتوقف قليلا عندما نسأله عن الآثار التي تسببت بها كثرة الجهات التي شاركتهم عملهم في الميناء رغم أنها حكومية أيضاً، ويقول"إن هذه الحالة تسببت بتراجع عائدات الميناء بنسبة ٢٢٪ للأشهر الماضية وان استمرت الحالة فان النسبة سترتفع بعد اشهر الى ٥٠٪ وقد تتزايد نسبة التراجع تلك لدرجة قد تنعدم الواردات في يوم ما".

وهو لا يرفض أن تتواجد الجهات الأمنية في الموانئ أوان تقوم بواجباتها لحماية امن البلد على أن لا تتصدى للتجار القادمين ببضائعهم أو ترتجل في أداء وظيفتها، وان كانت ترمي الى تحقيق الامان وفحص البضائع كلها.

ويقترح عبد القادر"أن تنتدب الجهات الأمنية الكثيرة المتواجدة في الميناء مخولين منها ليكونوا في منطقة فحص البضائع في مقر شرطة الكمارك والشرطة البحرية والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لتطلع على الشحنات في وقت واحد وتفتح البضائع وتفحص من قبل هذه الجهات كلها مرة واحدة وبمكان واحد".

من المتسبب... الجهات الأمنية أم إدارات الموانئ؟

التاجر محق إذا غير مسار رحلة بضائعه الى دولة مجاورة لانه يرى بضائعه تتحطم وتفتح مرات عديدة لتفحص بينما تدخل موانئ دول أخرى مجاورة وهي سليمة تفتح مرة واحدة عند منفذ العراق البري، وعليه فان هذه الفوضى قد تقضي على موارد اقتصادية كبيرة للعراق تذهب إلى دول أخرى.

الحال ذاتها توجد في موانئ البصرة الأخرى، ميناء ام قصر، ميناء خور الزبير ميناء المعقل وميناء خور عبد الله، لكن بدرجات متفاوتة وبحسب قوة إدارة الميناء وضعف إدارة القوى الأمنية المتواجدة هناك، رئيس اتحاد رجال الاعمال اشر هذه الحالة، وبنيته ان يفاتح الجهات المسؤولة في الحكومة المحلية بحسب قوله عسى أن تضع لها حدا، لأنها قد أثرت وبقوة على عمل التجار العراقيين وحركة التجارة التي بدأت تتجه نحو الدول المجاورة في خطوة لتلافي الإجراءات المعقدة في موانئ البصرة.

هروب التجار إلى موانئ دول مجاورة

ويؤكد صبيح الهاشمي رئيس اتحاد رجال الاعمال"أن مجموعة من التجار قدموا مذكرات احتجاج منهم عراقيين وأجانب ضد التعقيدات التي تطول عملية إدخال بضائعهم وتضررها من جراء فحصها لمرات قد تصل إلى خمس بدءا من منطقة الانتظار(Waiting Zone) في البحر وصولا إلى رصيف الميناء، وهي مسألة تسببت بخسارة التجار وانعكاس تلك الخسارة على مستوى الأسعار في الأسواق لأنهم يلجأون لتعويض خسارتهم تلك برفع أسعار البضائع والسلع".

هيئة التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة كان لها رأي يتوافق مع الآراء الأخرى لكنهم بحسب رئيسها محمود نجم لا يملكون حلا ويذكر"أن السلطة الأمنية أقوى بكثير من الحكومة المحلية في البصرة وهي مرتبطة بشكل مباشر برئاسة الوزراء ولديهم خط مفتوح مع مكتب رئاسة الوزراء ويتصرفون بصلاحيات مطلقة".

التجار يلومون محافظ البصرة

التجار كان لهم رأي في الأمر فالتاجر علي حسين يجلس قرب مركبته يراقب حمولته التي انتظرها أشهر وأخيرا وصلت لكنها مرت بأربع مراحل تفتيش تحولت خلالها مركباته الحديثة المستوردة من المصانع الكورية إلى مركبات مستخدمة، علي يقول"لا اعلم لماذا يحصل هذا، فخسارتي في هذه الشحنة الكبيرة قد تصل الى ٣٠٠ الف دولار بعد أن فتح الشمع الأحمر للمركبات وتم تشغيل محركاتها وبذلك أصبحت مستخدمة وليس جديدة كما يشتريها تجار المركبات في بغداد والمحافظات الأخرى"، ويندب علي حظه لأنه لم يسمع كلام شريكه الذي حول حمولته نحو الكويت لتدخل عن طريق البر وان كانت الكلفة سترتفع إلا أنها لن تصل حتى ٥٪ من قيمة خسارته هذه.

رجل الأعمال عادل السعيد صاحب شركة الزيتون يرمي باللوم كله على محافظ البصرة، ويقارن بينه وبين سابقه مصبح الوائلي قائلا"ان الدكتور شلتاغ المحافظ الحالي نزيه لكنه لا يعرف كيف تسير أمور الاقتصاد، ومحاط بموظفين قيدوه وأعادوا سيطرتهم على كل شيء مما اضر بالاقتصاد المحلي، على خلاف مصبح الوائلي الذي ألغى الروتين في المحافظة ونشط الاقتصاد وشهدت المحافظة خلال فترة حكمه انتعاشا اقتصاديا ملحوظا والموانئ كانت تدار من قبل سلطة واحدة هي سلطة الموانئ، حتى أن بعض الدول المجاورة أعلنت تراجع نسب واردات موانئها"بحسب السعيد.

مكتب المحافظ لا يملك إجابات

"ليس الأمر بهذا الشكل والمحافظ شلتاغ يبذل قصارى جهوده لتحسين الاوضاع في البصرة"يقول مستشار المحافظ للشؤون الإعلامية علي الوائلي، ويطالبنا بطرح التساؤلات تلك مع وثائق او تسجيلات تثبت حقيقة تراجع واردات الموانئ وان المتسبب كثرة السلطات في الموانئ، ليعرضها على المحافظ ومن بعد يقررون مقابلتنا او الإجابة على تساؤلاتنا بكتابة الأجوبة وهو أمر لم يحصل رغم طول مكوثنا في البصرة.

الاقتصادي | العدد (1925)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

السياحة والآثار موارد اقتصادية بصرية مضيعة

تمثل السياحة قطاعاً اقتصادياً مهماً تعتمد عليه كثير من اقتصاديات دول العالم، حيث تمتلك البصرة مقومات سياحية كبيرة غير مستغلة بشكل أمثل.

مواقع أثرية تلاشت:

الآثار البصرية تهاوت وتهالكت وبعضها اندثر كقلاع الصيوان التي بناها الفرس في غابر العصور وهنالك قلاع بني تميم التي تعود لإمارة تميم وهي الأخرى لم يبق منها الا تلول ترابية عرج عليها الناس فردموا بها المستنقعات لأنها صارت في منتصف منطقة بناء وسكن، اما قبور الصحابة الأجلاء فبعضها عمّر والبعض الآخر متروك أمره للقدر. خارطة الآثار التي تمتد من ميسان العزير وصولا إلى الفاو مدينة الحناء، مهملة ومخربة مما يعني فقدان نصف قوام السياحة.

وفي منتصف المدينة تلوح لك صور جميلة وأنت تقف على بقايا محلة شناشيل البصرة التي تغفوا منازلها على النهر كأنها صور فينيسية لكن هي الأخرى تعثر حالها وتهدمت دورها التاريخية وامتلئ نهرها بنفايات المدينة.

هيئة السياحة مفلسة:

قصة وجع اقتصاد البصرة، ترويها رئيسة هيئة السياحة والآثار المهندسة زهرة حمزة،"السياحة والآثار هيئة تابعة لوزارة الثقافة العراقية،لا تملك ميزانية تشغيلية أو استثمارية أو أي شيء من هذا القبيل، عدا رواتب موظفي الهيئة، مجلس محافظة البصرة سعى لإقرار قوانين تنعش السياحة التجارية التي ترتبط بالحركة التجارية في المحافظة، فالوفود التجارية التي تملأ البصرة والتجار العراقيين والأجانب وكوادر السفن والبواخر التي ترسوا في موانئ المدينة، كلها تعد فرصا استثمارية يمكن الاستفادة منها إن أدير ملف السياحة بشكل جيد ليكون بمقدوره استقطاب هذه الموارد، لكن هيئة السياحة والآثار في العاصمة بغداد تعارض أي مشروع من هذا القبيل، وتفرض هيمنتها على المرفق المذكور ولا تسمح بأي استثمار على مرفق اثري أو تاريخي أو عمراني بحجة انها من املاك الوزارة والهيئة وهي صاحبة الحق بالتصرف بها".

موارد السياحة بالأرقام:

مركز الإحصاء والمعلومات الاقتصادي في البصرة،لديه قراءات بنيت على دراسات اقتصادية متخصصة، مدير المركز سعد الفتلاوي يذكر أرقاما نعرضها كما يلي:

"فنادق البصرة الحالية بأوضاعها المزرية تستقطب شهريا مابين ٣٠٠ــ٥٠٠ مليون دينار عراقي، إذا ما طورت فأنها قد تدر أرباحا تصل إلى مليار دينار شهريا وعددها ٩٠ فندقا وأربع فنادق ممتازة وفندقان تحت سيطرة الجيش العراقي.

اما السياحة الاثارية والسياحة الدينية لو انفق عليها ٦٠ مليار دينار عراقي كما اتفق ضمن الخطة الاستثمارية المحلية الموضوعة من قبل اللجان المختصة في مجلس المحافظة، فأنها ستستقطب ربع هذا المبلغ سنويا كأرباح، جزيرة السندباد وشواطئ شط العرب وجزيرة الفاو بمقدورها أن تدر واردات تضاهي واردات الموانئ العراقية بحسب الشركات الخليجية التي تقدمت بمشاريع استثمار سياحية لتلك المرافق".

الحكومة المحلية تتحمل التقصير:

إذن ما العائق في أن تنهض المحافظة بسياحتها وتعيد ترتيب معالمها الأثرية، الفتلاوي لديه اعتقاد مفاده"ان المحافظة بدوائرها غير مؤهلة لوضع مشاريع إستراتيجية ولا تملك في الوقت ذاته رؤية واضحة وليس لديها أجندة اقتصادية، عدا تلك التي قدمها لها مجلس أعمال البصرة، وهي غير كافية لأنها تعبر عن رأي القطاع الخاص ولا تاخذ بنظر الاعتبار الآثار السياسية والأبعاد المستقبلية، أما محافظ البصرة فهو رجل لديه تخصص أدبي ولا يعرف في مفردات الاقتصاد والياته وكيف يتطور، والبعض يحتجون بأنه رجل نزيه، ونحن نؤيد هذا الكلام لكنه لا يصلح للمنصب الذي هو فيه الآن لأنه منصب بحاجة الى عقلية تجارية اقتصادية، وما يثبت ذلك هو توقف الاستثمارات والمشاريع في البصرة منذ توليه منصبه هذا، وتراجع الخدمات أيضاً إلى درجة كبيرة".

"إن عارضت هيئة السياحة والآثار

اتحاد رجال أعمال البصرة يبوح بأسراره .. ويتهم الحكومة المحلية بالانتقائية!

تعامل حكومة البصرة المحلية مع ممتلكاتها، فهل السياحة في البصرة مقصورة على الهيئة تلك وأملاكها؟".
السؤال يطرحه سعد الفتلاوي ويجيبهو أيضاً بقوله"لدى الحكومة المحلية في البصرة الكثير من الاملاك التي تصلح لان تكون مرافق سياحية عملاقة وقدمت شركات خليجية وأجنبية مشاريع وفرص استثمارية لاستثمارها، كمرافئ شط العرب، وعلى جانبي النهر يمكن إنشاء مدن سياحية وترفيهية كبيرة مقابل منح تلك الشركات عقود مساطحة لتؤول بعد سنوات قليلة ملكية كل تلك المرافق إلى المحافظة، وهنالك جزيرة السندباد وهي مرفق سياحي كبير جدا تتهافت عليه الشركات الاستثمارية لكن الحكومة المحلية لا توافق والأسباب غير معروفة".

التخصيصات المالية:

رئيسة لجنة السياحة والآثار ترى العائق هو"التخصيصات المالية لأنها تكاد تكون منعدمة بالنسبة لمشاريع تطوير السياحة والآثار، وكل المنجزات التي تصنف ضمن هذا القطاع هو فندق شيراتون البصرة الذي أنجز مؤخرا ومدينة العاب البصرة الكبيرة وهي من أملاك واستثمارات الشركة العامة للموانئ.
وهنالك مشروع بناء مرقد الصحابي علي بن يقطين بكلفة ٦ مليار دينار عراقي لحساب المحافظة في البصرة، وهو كمشروع يحسب لصالح هيئة السياحة في البصرة، ومن المتوقع أن يكون العام ٢٠١١ أفضل حالا من العام الحالي الذي خلت ميزانيته من أي تخصيصات لصالح السياحة او الآثار في المحافظة".

الأهوار والسياحة:

الأهوار هي الأخرى من بين المرافق التي يمكن استغلالها لأغراض السياحة لاسيما وأنها اكتسبت سمعة عالمية من خلال الظلم الذي وقع عليها والحملات الكثيرة التي نادت بإعادة إحيائها، عضو لجنة إنعاش الاهوار المهندس عباس فاضل ينتقد وبقوة الحكومة المركزية التي انفقت مليارات الدولارات على مشاريع تقل أهميتها عن أهمية الأهوار،ويجزم بان الحكومة المركزية لم توافق على اغلب المشاريع التي رفعت لها والتي رمت الى استثمار الأهوار لأغراض السياحة كمسطحات مائية ومحميات طبيعية تجلب للبصرة واردات كبيرة لأنها تملك جزءا كبيرا من هذه الأهوار.
وبالمحصلة فان الكرة في ملعب الحكومة المركزية والحكومة المحلية والاقتصاد البصري بحاجة إلى من يحسم أمره ويعطي قراره فهل يا ترى الفيدرالية حل للمشاكل البصرية، وحتى هذا سكتت عليه المحافظة واكتفت بإشارة خجولة.

اتحاد رجال الأعمال تجربة عراقية اقتصادية نشأت عام ٢٠٠١ لكنها ومع قصر عمرها أثبتت جدارة في الساحة الاقتصادية وارتبطت مع اتحادات عالمية أخرى، كما أسس الاتحاد فروعا له في المحافظات العراقية كافة ومكاتب تمثله في مراكز الاقتصاد العالمي، في دبي وسنغافورة وأميركا وغيرها، وحقق أيضا انجازات محلية في عدد من المحافظات.
اتحاد رجال أعمال محافظة البصرة يعد ثاني أضخم قوام اقتصادي يجمع رجال أعمال من تجار ومقاولين وشركات وأصحاب رؤوس أموال في البصرة، تأسس عام ٢٠٠٤.
ومع المشاكل التي تعصف بالاقتصاد المحلي البصري فان اتحاد رجال الأعمال في البصرة كان له رأي خاص، حاولت"المدى"ان تستطلعه من خلال رئيس الاتحاد في محافظة البصرة صبيح حبيب يسر الهاشمي.

اتحاد رجال الأعمال في البصرة كيف يمكن قياس أثره وقوته في الاقتصاد المحلي؟

اتحاد رجال الأعمال البصري يضم ١٥٦٨ شركة مسجلة،ولمختلف الأعمال الاقتصادية تضم شركات عملاقة يملك بعضها آبارا نفطية والبعض الأخر مجموعة شركات وهنالك اتحادات لشركات انضوت تحت لواء الاتحاد، ويصنف الاتحاد البصري لرجال الأعمال كأقوى الاتحادات في العراق مقارنة بأشقائه الآخرين.
ويسجل اتحاد رجال الأعمال حضورا قويا في الوسط الاقتصادي فضلا عن انه مكون لا يمكن أن تستثنيه الحكومة المحلية من فعالياتها الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، وهنالك مستشارون وموظفون من أعضاء الاتحاد ضمن هيكل الحكومة الإداري، ويدير الاتحاد مجتمع الأعمال في البصرة ولديه مراكز بحثية ومستشاريات تبدي النصح للتجار والمقاولين وأصحاب رؤوس الأموال والحكومة.

ما مدى فاعلية اتحاد رجال الأعمال في القطاع الخاص في البصرة؟

اتحاد رجال الأعمال لا يتمتع بنفوذ قسري أو نفوذ رسمي يمكن قياسه وإعطاء صورة كاملة عنه، لكنه يشكل مكونا كبيرا من مكونات القطاع الخاص ويتحالف حاليا مع اتحاد الصناعات وغرفة التجارة ومنظمات اقتصادية كثيرة وأعضاؤه فاعلون في التنظيمات والنقابات الأخرى، وعلى مستوى المال والأعمال في البصرة فانه يملك أجزاء كبيرة من مكونات الأسواق النفطية والأسواق العامة والمشاريع والاستثمارات،ليس بالصورة التي توحي بها كلمة الملكية، لكن أعضاء الاتحاد والشركات المكونة له منتشرة في كل تفاصيل السوق البصري ولها جذورها وامتداداتها، وهو بالمحصلة يمثل هؤلاء ويتبنى الدفاع عنهم إذا ما الم بهم ضيم.
إذن ما هو رأيكم بقرار مجلس محافظة البصرة والمحافظ بخفض السقف المالي للمشاريع الممنوحة للقطاع الخاص، وهو

قرار جاء كرد على فشل القطاع الخاص بإدارة الأعمال في البصرة؟

القرار مجحف وظالم ولا يمثل الواقع وهو تحديد وتجميد للقطاع الخاص وحصره بزاوية مظلمة، فهذا يعني مشاريع صغيرة لا تتجاوز إعادة اكساء الطرق القصيرة وبناء الأبنية الصغيرة، وهذا لا يمثل الواقع ابدا لان القطاع الخاص في البصرة قطاع قوي ومثقف اقتصاديا ويملك خبرات وكفاءات ورؤوس أموال كبيرة لا يمكن حصرها بحجم أو مبلغ ما، وقد جاء القرار قاصرا على الدراسة والتحقيق كردة فعل تجاه قلة من الشركات التي لا تمثل القطاع الخاص في البصرة لأمن قريب ولأمن بعيد، واغلب هؤلاء ليسوا من أصحاب الخبرات، لكنهم أصحاب نفوذ سياسي أو هم قريبون جدا من مراكز الحكم وصناعة القرار، تسنت لهم الظروف لجمع الأموال التي استثمروها في مشاريع جاءت فاشلة، فعوقب القطاع الخاص بأجمعه لذنب اقترفه قلة ممن ليسوا منه.

إذن ما دوركم في رفع الحيف عن القطاع الخاص في البصرة؟

اتحاد رجال الأعمال رفع مذكرة احتجاج وقدم رسائل اعتراض إلى مكتب المحافظ والى مجلس المحافظة في البصرة شرح فيها الصواب وعرض الصورة الحقيقية للأمور والملابسات التي حدت بهم إلى اتخاذ مثل هذا الأمر، وقد وجدنا تفهما من السيد رئيس مجلس المحافظة ووعد بان يرفع المبلغ إلى ٤ مليارات دولار كقيمة عن المشاريع التي يمكن أن تحال على شركات القطاع الخاص في البصرة، وحتى هذا الأمر لا يرضي الاتحاد ولا بقية مكونات القطاع الخاص. فالخلل إن أردنا الخوض في تفاصيله ليس بالشركات او المقاولين، وإنما خلل حكومي لان الحكومة تتعامل مع الشركة المنفذة للمشروع، بغض النظر عن نوعه، بروتين قاتل يؤخر نسب الانجاز ثم هنالك جهات مختلفة تدعي سيطرتها وسلطتها وكل من هذه الجهات تبحث عن مواصفات تخترعها هي، فتدور الشركات المنفذة في رحى هذه التجاذبات الحكومية، وكم من شركات أجنبية هربت جراء الروتين وقلة وعي الدوائر الحكومية.
وهنالك من يقول إن اتحاد رجال الأعمال في البصرة يخوض حربا مع قوى أخرى في القطاع الخاص سحبت البساط من تحت قدميه واستحوذت على ٦٠٪ من الأعمال في المشاريع والاستثمارات؟
الأمر ليس بهذه الصورة، نعم هنالك قوى أخرى امتلكت الأموال والقرب من مراكز صنع القرار لكنها لم تسحب البساط من تحتنا، لازلنا كرجال أعمال نمتلك القوة والسيطرة، أما المشاريع والاستثمارات فهنالك آليات نحن لا نقتنع بها كلها ونسعى لتغييرها شيئا فشيئا لاسيما الآليات الخاصة بمنح عقود الخدمة وعقود المساطحات فضلا عن الاستثمارات وعقودها، والاتحاد استطاع أن يستوعب بعض هذه القوى ويدخلها ضمن هيكليته تمهيدا لتشذيبها وصقلها لتكون من مكونات القطاع الخاص النظامية.

ما هي ملاحظات اتحاد رجال الأعمال على الاقتصاد البصري والإدارات الحكومية فيه؟

مشكلة ميناء ام قصر نعاني منها بقوة كرجال أعمال، وهي قضية حساسة، بحاجة إلى معالجات سريعة، فمديرية كمارك البصرة عينت شخصا واحدا لقطع وصولات للتجار، وان غاب هذا الموظف يتأخر آلاف التجار وهم يعتبرونها اداة ابتزاز، القضية ذاتها في منفذ الشلامجة، هنالك شكاوى من معرقلات كثيرة للنقل والدخول والتوزيع والتفريغ أضرت بعمل التجار والمقاولين العراقيين.
النظام المصرفي بأكمله بحاجة إلى ترتيب لأنه نظام لا يدعم رجل الإعمال ولا يوفر له الضمانات او التسهيلات، وقد ابلغنا وزير المالية في مؤتمر القاهرة الاستثماري الذي ترأسه عبد المهدي وحضرته ٦٣٠ شخصية اقتصادية وتجارية وسياسية، وبعد نهاية المؤتمر ناقشنا مع وزير المالية النظام المصرفي وأوضحنا له انه لا يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة.
القوات البريطانية في البصرة لم تخدم البصرة إذ وزعت المشاريع عن طريق المترجمين وأنفقت مبالغ كبيرة لمشاريع تافهة وغير مجدية لم تشرف عليها لجان هندسية ولم تتابع بشكل علمي وفني ومنها من تلاشى بعد شهر أو شهرين، وكانت هذه بداية بروز تجار ومقاولين لا يفقهون الاقتصاد والأعمال شيئا لكن خدمهم الحظ والمترجمون.
الروتين الإداري في دوائر البصرة معضلة حقيقية،هربت بسببها اغلب الاستثمارات والشركات الأجنبية وبدا المستثمر البصري يذهب بأمواله نحو مكان آخر بدلا من البصرة، والآن لدينا شركات كبيرة تعمل في إقليم كردستان لسهولة وشفافية الإجراءات الإدارية هناك.

ما هي قراءاتكم لمستقبل القطاع الخاص وتحديدا رجال الأعمال في البصرة؟

قراءتنا تنطلق من الواقع، والواقع اليوم سيء جدا وبحاجة إلى جهود كبيرة لتغييره، والجهود أولا حكومية، وثانيا جهودنا نحن القطاع الخاص ورجال الأعمال كجزء منه، ونأمل بان يكون القادم أفضل والاتحاد متفائل جدا بالمستقبل ونعتقد أن البصرة إن أعتقتها السياسة المقيتة والمحاصصة والحزبية فإنها ستكون محط أنظار العالم كله وستسحب البساط من تحت أقدام الخليج ومراكزه الاقتصادية.

الاقتصادي | العدد (1925) السنة الثامنة - الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

(أكرم عمتك النخلة)... النخيل في خطر داهم ولا حلول ناجعة!

زراعة النخيل في محافظة البصرة أبت إلا أن تسلك مساراً تراجعياً ينذر بخطر داهم لهذه الثروة الوطنية التي كانت بالأمس القريب ملمحاً بارزاً من ملامح التبادل التجاري الذي ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني.

وبعد أن كان العراق يحتل المرتبة الأولى في تصدير التمور تراجع إلى مراتب سفلى، في ظل ظروف بيئية وديموغرافية، حيث تشير النسب الإحصائية للنخيل بتراجعه إلى ٣ مليون نخلة بعدما كانت ١٣ مليون نخلة.

نخيل البصرة

مدير قسم النخيل في زراعة البصرة عبد العظيم كاظم قال: توجد العديد من العوامل التي أدت إلى التراجع الكبير في العراق عموماً ومحافظة البصرة بشكل خاص ومن هذه العوامل الحرب مع إيران والحروب الأخرى التي تلتها، إذ أن بساتين النخيل في تلك الفترات كانت مسرحاً للعمليات العسكرية وبالتالي جرفت العديد من بساتين النخيل إضافة إلى أن المزارعين تركوا بساتينهم الأمر الذي أدى إلى موت أعداد كبيرة من النخيل سيما صغير العمر لعدم توفر مقومات العيش.

وأضاف كاظم: توجد حرب على بساتين النخيل من خلال تحويلها إلى أراضي سكنية وصناعية وبغض النظر عن وجود جهة تقف وراء هذه الحرب او العدم فضيق المدن وعدم توفر الأراضي السكنية وتوفر الخدمات في الأراضي الزراعية كالكهرباء والماء وقد اضعف التزام الفلاح بالأرض وبالنخيل.

وتابع كاظم في الستينيات من القرن الماضي كان عدد النخيل في البصرة ١٣ مليون نخلة وبعد انتهاء حرب إيران أو في ١٩٩٠ تحديداً كان عدد النخيل ثمانية ملايين نخلة، اما حالياً اقل من ثلاثة ملايين نخلة بنسبة كبيرة بالرغم من عدم وجود جرد يثبت العدد الفعلي الموجود.

وبشأن نسب توزيع النخيل على وحدات الأرض، قال كاظم: يتوقف على نشاط النخلة في المنطقة المزروعة ففي مناطق يحوي الدونم الواحد ٥٠ نخلة بينما مناطق أخرى يكون فيها ٧٠.

وعن الدعم الحكومي قال كاظم: في السابق عندما كانت زراعة النخيل مزدهرة حيث كان المزارعون لا يتلقون أي دعم، وكانت العملية مجدية اقتصادياً أما الآن فقد حصل العكس.

وأضاف كاظم: وزارة الزراعة تعطي قروضا وتديم البساتين ولدينا قروض لإنشاء البساتين ونمنح قروضا مجدية وفق دراسة الجدوى الاقتصادية وإعطاء القرض، فمثلاً قرض ادامة البساتين تكون مليونين لكل دونم.

الدولة الان تستلم التمور بأسعار لا بأس بها وفق تصنيفها إلى تمور درجة أولى ودرجة ثانية درجة ثالثة، فالأولى والثانية غذاء، أما الثالثة علف ونحن نمتلك محطات نخيل من شأنها أن تحافظ على الأصناف الموجودة بالاضافة لكونها مشتلا وبهذا المشروع نعطي للمزارع مبلغ الفسائل التي يزرعها كشبه منحة وليست قرضا على ان ترجع بعد ثمان سنوات أربعة فسائل بدل كل فسيلة اخذها من دون ان يرجع المبلغ.

ولفت كاظم إلى أن إنتاج التمور مرتبط بالنخيل في تناسب طردي إذ كلما ازداد عدد النخيل زاد نتاج التمور هذا من حيث الكم أما النوع فيعتمد على عوامل عديدة منها مياه الري والتربة الجيدة والخدمة الجيدة إضافة الى عمليات اخرى تتعلق بتلقيح طلح النخيل وجني التمور كلما كانت النوعية أجود.

ويقول الفلاح عبد الحسين علي (٤٨ عاماً) النخيل الموجود حالياً هو نخيل هزيل والمياه التي ترويه مالحة ورديئة وفي الغالب هي مياه صرف صحي التي ترمى في شط العرب وفي مجاري دجلة والفرات الأمر الذي اثر على نوعية المياه فكانت رديئة وتؤثر على نمو النخلة وإنتاج التمور.

فيما يقول الفلاح ماجد الموسى (٥٧ عاماً) الإهمال الذي يتعرض له النخيل من قبل المزارع بسبب عدم وجود ربح في زراعة النخيل إذ أن تكاليف الإنتاج أكثر من المردود الاقتصادي لذلك المزارع أهمل البساتين.

أما المزارع عباس محمد (٣٢ عاماً) فيقول انه اتجه لامتهان مهنة أخرى هو وأولاده الثلاثة الذين تطوعوا في الشرطة وهم الآن ينعمون بالراتب الصافي بعيداً عن الخسائر التي سببتها لهم الأرض في الفترة الأخيرة.

ويقول المزارع منصور علاء (٣٣ عاماً) على الدولة أن تتدخل بشكل مباشر وواسع لاستعادة الإنتاج السابق من النخيل ودعم الفلاحين من اجل تمكينهم من إدارة بساتين النخيل وان عدم وجود توجيه وإرشاد حكومي ودعم مادي ومعنوي من الحكومة سيبقي من الواقع السيئ.

وذكر المزارع جعفر هادي (٢٩ عاماً) إن الأساليب قديمة والأدوات التقليدية لا تزال مستخدمة من قبل الفلاح في عمليات خدمة النخيل وهذه تقلل من الارباح والانتاج كما تسبب بارتفاع تكاليف خدمة النخيل وما صاحب ذلك من إهمال للأراضي الزراعية وتدهور الإنتاج بشكل مستمر وظاهر.

ويقول الفلاح عمار حميد (٢٨عاماً) ان تكلفة خدمة النخيل لم تعد تنفع إذ ان كل نخلة يتم صعودها بـ ٤٠٠٠ دينار ناهيك عن التسميد الحيواني ومن ثم التسميد الحيواني والكيماوي بالإضافة للمكافحة.

ويقول المزارع ناصر محمد: إن زراعة النخيل عملية صعبة وتتطلب مقدارا كبيرا من الصبر وعلى الفلاح المجتهد أن يبذل جهده من الصباح إلى المساء وحتى ليلاً في بعض الأحيان.

المدير العام لمديرية زراعة البصرة عامر سلمان تحدث لنا قائلاً: إن أهم أسباب تراجع زراعة التمور هو غياب التسويق إلى خارج العراق بإيجاد سوق خارجية بالإضافة لحاجتنا لمكابس تمور حديثة داخل العراق.

وأضاف سلمان: كما أن زراعة التمور بحاجة لإعادة تفعيل الشركة العراقية لتصنيع التمور التابعة لوزارة التجارة، كما نحتاج لتشجيع الفلاح على الاعتناء بالنخلة من خلال تلقيح التربة أو من خلال التلقيح والتكريب لان النخلة الان اصبحت غير منتجة لاسباب كثيرة منها العمر الذي له دور كبير بهذا الصدد.

لان العمر المثالي للنخلة هو ثلاثين سنة فلابد لأصحاب البساتين أن يستبدلوا النخيل التي انتهى عمره الافتراضي لا عطاؤه، من ناحية علمية غير ممكن لان العمر له دور ووضع التربة أيضاً له دور، ولا بد من تجديد البساتين القديمة وهذا لا يمكن ان يحصل الا اذا اصبحت النخلة ذات مردود اقتصادي جيد.

وتابع سلمان: أن فقدان التصنيع كان سببا في ذهاب كميات التمور كأعلاف ففي السابق كان الرطب والخلال يسوق في صناديق وهذا غير موجود حالياً بالإضافة لوجود مسوقين مستحوذين على السوق يأخذون بعض النوعيات بكميات محدودة وفق الإمكانيات الموجودة كالزهدي مثلاً الذي يذهب لدول مجاورة كالإمارات التي تسوقه وتبيعه كأنه تمر إماراتي.

نقص الأسمدة:

وحين نقلنا له شكاوى الفلاحين بشأن عدم تزويدهم بالأسمدة قال إن الفلاحين لا يصرفون على خدمة النخيل لأنهم ينظرون للمسألة على أنها غير مجدية كالحراثة والتسميد.

وإمكانية إنتاج المعامل داخل البلد لا تسد الحاجة وتم توجيهها للمحاصيل المهمة وبالنسبة للطائرات لا توجد طائرات حديثة فقط طائرات موجودة في الهيئة العامة للوقاية وهم الآن يعملون على مكافحة حشرة الدوباس ونحن في محافظة البصرة فقط نعاني حشرة الحميرة وهي بنسب لا بأس بها.

وبالنسبة لمسؤولية مديرية زراعة البصرة قال سلمان: إن توفير الأسمدة هو وفق الإمكانيات إذ أن الاهتمام يتركز على المحاصيل الإستراتيجية على حد قوله كالحنطة والشعير والذرة الصفراء والرز لانها محاصيل تدخل في البطاقة التموينية.

الاسمدة التي تنتج محلياً بالكاد تكفي لتلك المحاصيل فقط وان وزارة الزراعة تعمل حالياً على فتح أبواب الاستثمار في استيراد الأسمدة لسد النقص الحاصل، هنالك ستة صناديق للإقراض موزعة على عموم نشاطات القطاع الزراعي ان كان في قطاع الثروة الحيوانية أو كان نباتياً في إنشاء البساتين ومزارع الطماطم وما إلى ذلك من نشاطات بالإضافة الى المشاريع الكبرى والمعامل التي تخص القطاع الزراعي.

وذكر الفلاح اسماعيل محمد (٣٢ عاماً) ان اغلب التمور التي ينتجها بستانه تباع كعلف حيواني بسبب الآفات التي يعاني منها النخيل وقد اتفق معه العديد من المزارعين في قضية بيع التمور كعلف حيواني.

وأضاف محمد أن الآفات التي يعاني منها النخيل في محافظة البصرة تعاني تتمثل بحشرة الحميرة بشكل أساسي إضافة إلى حفارات النخيل وعنكبوت الغبار والزنابير بأنواعها والخنزير البري و المجنونة وخياس الطلع الذي يصيب الذكور أكثر من الإناث وحشرة دوباس النخيل.

مشكلة القروض:

مدير عام مديرية الزراعة تحدث عن آلية إقراض الفلاحين قائلاً: يقدم الفلاح عبر الشعبة الزراعية التي تمتلك صلاحية إقراض ٥٠ مليونا فما دون، أما ٥٠ مليونا فما فوق فهو من اختصاص لجنة مختصة في مديرية زراعة البصرة لتسهيل الإجراءات للفلاح ضمن ضمانات يحددها المصرف للقروض فالإقراض مستمر في إطار المبادرة الزراعية.

وقد ذكر لنا العديد من الفلاحين ان من بين المشاكل التي تصاحب عملية القروض الزراعية هي ظاهرة الكفيل، اذ أن إحدى شروط منح القروض الزراعية ان يكون لدى المقترض من يكفله من الموظفين العاملين في الدولة ويختلف عدد الكفلاء المطلوبين حسب نوعية القرض، وبحكم قلة نسب الموظفين في المناطق الريفية أصبح الفلاحون تحت رحمة الكفلاء من موظفي الدولة الذين وصل سعر الكفالة عند بعضهم إلى ٥٠٠ ألف دينار مستغلين اضطرار الفلاح وحاجته.

الحرب هي السبب:

ويقول الخبير الزراعي د.علي المالكي: إن السبب الرئيس في تراجع انتاج التمور هي الحرب العراقية الإيرانية، ناهيك عن هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة التي ازدادت بعد ان أصبحت بساتين النخيل في محافظة البصرة ساحة للمعارك وأصبحت زراعة النخيل غير مجدية.

ويضيف المالكي: كان لظاهرة وسطاء البيع من الدلالين المتطفلين إحدى المشاكل والأسباب ناهيك عن ارتفاع تكاليف النقل ناهيك عن نقص المياه وملوحتها في بعض المناطق مع زيادة تكاليف خدمة النخيل التقليدية، والمتخلفة أساسا.

طاقة نظيفة:

الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الاميركية، ودول الاتحاد الأوربي، والبرازيل، والصين، والهند، ودول أسيوية وأمريكية لاتينية أخرى بدأت باستخدام مصادر الطاقة البديلة النظيفة.

وكانت الباحثة في مجال الطاقة المتجددة زميلة جامعة كورنيل الامريكية خالدة عبد الخالق قد ذكرت في بحث لها حول الطاقة المتجددة: رغم أن العديد من هذه الدول المتقدمة تملك مصادر طاقة أخرى مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري لكنها ارتأت ان تساهم في الحفاظ على بيئة الكرة الأرضية وتجنب عواقب تغير المناخ بأقصى قدر ممكن وبأسرع التدابير التي منها استخدام الطاقة النظيفة أو ما يسمى بالطاقة الخضراء.

وتضيف عبد الخالق في دراستها: أن الطاقة المثيرة للجدل هي الطاقة الحيوية التي تأتي من الكتل الحيوية Biomass للنبات وهي الأقل تلوثا للبيئة، ومن المفيد القول أن بعض الدول العربية المنتجة للنفط قد أدركت أهمية هذا الموضوع ولحقت بركب الدول المتقدمة في سعيها للبحث في مصادر الطاقة المتجددة والحيوية بالذات لما للدول العربية من ميزة في توفر المنتجات الزراعية وخاصة النخيل حيث يوجد في العالم العربي ١٢٠ مليون نخلة تنتج سنويا ما يقارب ٣ ملايين طن من التمور و٣ ملايين أخرى من الكتل الحيوية كالسعف والليف والجذوع الميتة.

ولما كان العراق موطن النخيل الأصلي ومن الدول العربية المتصدرة في إنتاج التمور، فمن باب اولى ان يتخذ العراق خطوات جدية مماثلة في التوجه نحو مصادر الطاقة الحيوية من النخيل. ومن هنا جاءت مبادرة الشبكة العراقية لنخلة التمر في انشاء صفحة متخصصة للنخيل والطاقة تعنى بكل الابحاث والمعلومات التي تخص كل أنواع الطاقة التي يمكن ان تنتجها هذه الشجرة المباركة والدعوة إلى استثمار مواردنا الطبيعية الهائلة والحفاظ عليها من خلال مشاريع اقتصادية تخدم العراق العزيز. فهذه دعوة لكل الأخوة الباحثين والباحثات للمساهمة في رفد هذه الصفحة بالأبحاث العلمية او المعلومات الحديثة عن اخر مستجدات الطاقة الحيوية فيما يخص النخيل ومن الله التوفيق.

يذكر أن الجزائر قد سبق ان بادرت في عام ٢٠٠٦ الى إنشاء شركة نخيل الجزائر للبيوتكنولوجي لإنتاج وقود الإيثانول الحيوي من التمور غير المستهلكة. وقد أنشئ في الإمارات مشروع المدينة الخضراء التي تعتمد الطاقة المتجددة وتقوم بالدراسات والأبحاث لتطويرها. كما قامت شركة عمانية بإنتاج الكحول الحيوي من التمور أيضاً واستخدامه كوقود للسيارات وتأمل عمان ان تكون الريادة لهذا المصنع في العالم العربي.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه: من سيوقف استنزاف هذه الثروة الاقتصادية الوطنية المتمثلة بالنخيل؟

الصينيون في البصرة علامة فارقة.. أحدهم فارق أهله ليعود ميتا أو مليونيرا!

رهان الموت أو الثراء

راهنوه على الموت وان يعود جثة هامدة، وراهنهم على ان يعود ومعه مبلغ من المال لن يجمعه وان عمل في الصين ٢٠ عاما متواصلة، انه (يو شي ان) ٣٢ عاما من الصين، جازف مع مجموعة من المغامرين على حد تعبيره من جنسيات صينية وآسيوية أخرى ليخوضوا التجربة الأولى في العراق التي يفترش فيها الأجانب الشارع العراقي بلا حماية او حواجز كونكريتية ومصدات أمنية اخرى كحال باقي الشركات الأجنبية التي أحاطت مواقعها باحترازات أمنية كثيرة خوفا من القتل أو الاختطاف، لكن هذه التجربة تختلف، انها سوق صينية في وسط مدينة البصرة.

تنازل عن كامل حقوقه في بلده

(يو شي ان) قرء الإعلان الذي نشر قبل عام،ونصه (اصبح غني وسافر الى العراق..حلم الثراء في متناول يديك) يقول "دخلت البناية فقالوا لي وقع على تعهد بان تتنازل عن حقك بأموال دفنك ونقلك من العراق إلى الصين إذا ما قتلت هناك وتنازل عن حقك بان تتفاوض حكومتك مع من يخطفك ويطالب بمال ليطلق سراحك". يكمل حديثه "وافقت على ذلك لعلمي أن المهمة التي انوي الذهاب إليها قد تنتشلني من الفقر الذي يعاني منه ملايين الصينيين في بلدي، ولا فرق ان عشت في الصين أو مت بالعراق، لكن الفرق إن عدت حيا من العراق ومعي مبلغ كبير من المال يكون منقذي من الفقر".

يتقاضى (يو شي ان) راتبا شهريا ٨٠٠$ تعادل رواتب مدير عام خلال ٤ أشهر في بلاده، وفضلا عن الراتب فانه يحصل على نسبة ٤٪ من أرباح كل سلعة يبيعها في المعرض، وهو وكيل بيع تحفيات وزجاجيات في احد محلات المعرض الصيني المؤلف من ٤٠ محل بسوقين كبيرين في وسط محافظة البصرة، وقد مضى على عمله ستة أشهر وهو يتقاضى رواتب وأرباحا بلغت حتى الآن ٥٨ الف دولار حسبما يقول، وهو مبلغ يكفي لان يشتري دارا جيدة ومركبة حديثة ويتزوج ويفتح مشروعا تجاريا صغيرا في بلده، لكنه لن يغادر حتى ينهي فترة عقده البالغة سنتين.

الصيني مالك والعراقي يتقاضى أجرا شهريا

في المحل المقابل لمحل (يو شي ان) يقف شاب عراقي يعمل في محل ملابس داخلية، ينظر إلينا ونحن نتحدث الى الشاب الصيني...اقتربنا منه وسألناه عن عمله فقال "عامل مبيعات لدى احد الباعة الصينين، الذي يرتاح في الفندق ويزور محله يوميا لساعة واحدة فقط يحاسب هذا الشاب المدعو عماد حسين ٢٧ عاما في نهاية اليوم ويأخذ ماله ويعود الى الفندق مجددا".

كم تتقاضى أجرا وكم تقضي من ساعات في العمل، قال عماد "أتقاضى ٢٠٠ ألف دينار عراقي اي ١٨٠$ فقط واعمل عشر ساعات يوميا بديلا عنه فهو يخشى من الموت او الخطف إن طال بقاؤه هنا وهي حالة مشتركة لدى اغلب الباعة الصينيين هنا، والكثيرون منهم اما يوظفوا عمالا عراقيين من العاطلين عن العمل من الشباب، أو يؤجروا محلاتهم بمبلغ معين بالإضافة إلى مبالغ المبيعات وجزء من الأرباح وبكل الأحوال هم المستفيدون".

مهندس ميكانيك يبيع العطور

"البطالة حدت بخريجي كليات عراقيين أن يعملوا بالباجرة في بلدهم لدى أميين وعاطلين عن العمل من الصين ودول آسيا". عبارة أخرى لأحمد الذي يبيع العطور في محل استأجره من بائع صيني. احمد ٢٩ عاما خريج كلية الهندسة قسم الميكانيك من جامعة البصرة طرق ابواب الدوائر كلها ولم يحصل على عمل وأخيرا وجد فرصة لا بأس بها، يتقاضى منها مبلغ ٤٠٠ ألف دينار شهريا من خلال عمله في محل العطور في المعرض الذي استأجره من البائع الصيني الذي يقضي أوقاته في احد فنادق المدينة ويتقاضى نهاية كل شهر راتبا وأرباحا واثمان البضاعة التي يوردها له تاجر صيني هو صاحب هذا المشروع.

من حرمهم من الفرصة؟

"الأرض التي تنتصب عليها الخيمة الصينية تعود ملكيتها للحكومة المحلية، والسوق معفى من الضرائب والرسوم، وغاية الحكومة المحلية استقطاب الاستثمارات وإقناع الأجانب بان البصرة آمنة ويمكن لأي أجنبي المكوث فيها بلا خوف من تهديدات القتل والخطف". يقولها عضو غرفة التجارة البصرية راضي الساهي لكنه بالوقت ذاته ينتقد أداء الحكومة المحلية بقوله "تعطي الفرصة للأجانب وتمنعها عن أبناء البصرة العاطلين عن العمل، فهي تطارد أصحاب المحلات الذين استغلوا أراضي فارغة في المحافظة وانشأوا عليها مشاريع صغيرة،وتطالبهم بالرحيل دون ان تفكر لهم بحل يعوضهم عن فقدانهم مصادر رزق يعيلون بها أسرهم، وتصدر قرارات مجحفة بحق التجار في المحافظة لكنها تعطي تنازلات كبيرة للتجار الأجانب، علما أن المشروع الصيني المذكور يتعامل ببضائع صينية رديئة تباع مثيلاتها في سوقنا بأسعار اقل منها في المعرض،لكن رغبة الناس والمستهلكين تتجه إلى هذا السوق كنوع من التغيير".

هيئة الاستثمار تتصدى للإجابة

الحكومة المحلية ليس لديها تعليق على هذا الأمر، ومسؤولوها يقولون أنهم من خلال هذه التجربة ينوون كسر الخوف لدى الأجانب ليأتوا بأموالهم وأفكارهم إلى البصرة ويحركوا عجلة الاقتصاد، فهم يرون أن الاقتصاد لن يتحسن مالم يدخل المستثمر الأجنبي إلى البصرة.

رئيس هيئة استثمار البصرة المهندس حيدر علي فاضل يرى "هذه التجربة انطلاقة نحو تغيير الصورة الإعلامية المنقولة الى الغرب وباقي دول العالم عن خطورة العراق وخطورة العمل في أراضيه وصعوبة طباع المواطن العراقي، ولابأس أن تعطى بعض التنازلات التي من شأنها جذب المستثمرين وإغرائهم ليدخلوا ويعملوا في العراق وبالتالي البلد بحاجة إلى تلك الاستثمارات وبحاجة إلى خبرات أجنبية في مختلف المجالات، وعلى اثر هذه التجربة غير أبناء البصرة شارعا بأكمله وهو شارع جبيل وحولوه إلى شارع تجاري بنيت فيه معارض تسوق كثيرة على غرار المعرض الصيني، وهذا مرده عامل المنافسة الذي نشط الحركة التجارية".

التنمية الاقتصادية لها رأيها

هيئة التنمية الاقتصادية في البصرة لها رأي في هذا الأمر، حيث كانت تسعى إلى منع التجاوزات التي من شأنها أن تشوه مركز المدينة وفي الوقت ذاته فأنها عطلت قرارات إزالة ورفع تجاوزات الباعة حتى يجدون لهم أماكن بديلة، وهي في الوقت ذاته تسعى لإيجاد الفرص التي تقلص بها نسب البطالة، وهذا الأمر بحسب رئيس اللجنة محمود نجم خاضع لظروف قاهرة تتمثل في قلة تخصيصات المحافظة من الأموال التي يمكن أن تستغل في مشاريع استثمارية تستوعب البطالة الموجودة، وظرف آخر هو تحكم المركز بكل المشاريع الكبرى التي تعول عليها المحافظة وتأخر موافقتها أو انعدامها في أحيان كثيرة، أما مثل هذا المشروع الصيني فانه من صلاحية المحافظة لذا تم الموافقة عليه كنوع من التغيير في المحافظة وإيصال صورة جيدة للعالم الآخر الذي ينظر للعراق بتخوف.

الاقتصادي | العدد (1925)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

خلافات عقيمة بين القطاع الخاص والحكومة المحلية من دون جدوى!

١٥٥٨ شركة مسجلة في البصرة قاطعت الحكومة المحلية، وثلاث تنظيمات اقتصادية اتحدت في مكون واحد لتؤسس مجلس للأعمال رفض هو الآخر قرارات المحافظة ومجلسها ووجدها مجحفة بحقه، لأنها أخذت هذه القوة الاقتصادية بذنب بضعة مقاولين اضروا المحافظة بمشاريع نفذوها خلال الماضية.

القطاع الخاص في البصرة حرب داخلية:

"الحكاية لا تقف عند حد قرار أصدرته الحكومة المحلية"يقولها رئيس اتحاد رجال الأعمال البصري صبيح الهاشمي ويوضح"أن الحكاية اكبر من ذلك، هي معركة كبيرة بين مكونات القطاع الخاص، الجانب المقرب من صناع القرار ومسؤولي الحكومة المركزية او المحلية الذي استحوذ على المشاريع منذ فترة طويلة، ولايزال مسيطرا رغم انه غير قادر على إدارة المشاريع وتنفيذها، لكنه يملك المال وهو أمر لا ضرر فيه.

المشكلة انه يملك سلطة خفية يحوز بها على عقود الخدمة وعلى العقود الاستثمارية، وهذه المشكلة الكبيرة التي يعاني منها القطاع الخاص في البصرة ممثلا باتحاد رجال الاعمال وغرفة التجارة واتحاد الصناعات ومنظمات اقتصادية اخرى تمثل الجانب الاخر من مكونات القطاع الخاص في البصرة".

عوائل ومافيات مسيطرة:

"عوائل ومافيات مال هي التي تدير الأعمال وتستحوذ على الفرص الاقتصادية"المهندس عادل السعيد مدير مجموعة الموسوي إحدى كبيرات شركات الاستثمار النفطي البصرية يؤكد"أن هنالك خللا بنيويا في اقتصاد البصرة يتمثل في بروز فئات وعوائل سيطرت خلال فترة معينة استغلت خلالها نفوذ المليشيات والعصابات المسلحة، وبعد ٢٠٠٨ عادت بثوب جديد وبأسماء شركات لكن وفق عقود زواج عرفية مع جهات مسؤولة أتاحت لها المجال لتستحوذ على مشاريع ومناقصات، والسبيل إلى ذلك كان فتح العطاءات بشكل سري وغير معلن من قبل لجان من الحكومة المحلية، والمطلب كان أن تفتح الظروف المقدمة من جميع الشركات بشكل علني أمام الجميع وتقرأ كلها ليرى الكل الجهة التي تفوز بالعطاء أو بالمناقصة أو بالعقد الخدمي".

مجلس المحافظة يملك الحلول:

ما هو الحل إذن، أجاب هذا التساؤل رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة"أن شركات القطاع الخاص لا تملك الخبرة الكافية للنهوض بأعباء المشاريع الإستراتيجية الكبيرة والتجارب أثبتت ذلك، ولكي نخرج من هذه المشاكل والاتهامات أصدرنا قرارا بالإجماع نص على أن لا تمنح الشركات العراقية الخاصة عقود ومناقصات تزيد قيمتها على ٢ مليار دينار، مما سيدفعها إلى الدخول في شراكات مع مستثمرين أجانب وشركات كبرى أجنبية ستدعم تطويرهم وتضيف إليهم الخبرات، والقرار أيضاً يعالج مشكلة التهم التي تثار حول دعم عوائل أو شركات أو افراد مقربين من مراكز صنع القرار، فهؤلاء طالهم القرار أيضاً، يبقى على الجهات المعترضة أن تنظر الى الامر من باب المصلحة الوطنية".

مجلس أعمال البصرة يعترض:

عضو مجلس أعمال البصرة صبيح الهاشمي يقول"الشركات المنضوية تحت لواء الاتحاد ومجلس الأعمال تعد من كبريات الشركات ولها باع طويل في مجالات الأعمال والمقاولات ولديها خبرات كبيرة لكنها لم تمنح ولا فرصة واحدة حتى الآن، والسبب هو أن المنافسة غير شريفة، ونعلم أن هنالك محسوبية ومنسوبية لكن عندما نواجه المسؤول الحكومي يقول عليكم بالدليل، وهو جواب يبادرك به كل مسؤول حكومي في المحافظة، رغم انهم يعلمون وبشكل كامل، ان هذه المنافسة غير شريفة او ان أمورا تدار في الخفاء، ومع ذلك يلحقون بنا ضررا كبيرا جدا بتنفيذهم هذا القرار المجحف لنؤخذ بذنب عدد قليل من شركات لا يهمها الأمر فهي لا تعرف أصول العمل الاقتصادي وما يهمها الربح فقط وباي شكل من الاشكال".

مجلس المحافظة يرى الحل الوسط هو ان يرفع السقف المالي لقراره الى ٤ مليارات دينار عراقي بدلا من ملياري دينار ويعتقدون في المجلس ان هذا أمر فيه عدالة وفيه ترضية للقطاع الخاص البصري، لكن رئيس هيئة الاستثمار يعترض ويوجه سؤاله الى القطاع الخاص البصري"هل بمقدور شركات القطاع الخاص العراقي ان تنفذ مشروع برج في البصرة بمواصفات برج خليفة، هل تملك مؤهلات فنية وخبرات وقدرات مالية لتنفيذ مشاريع ستراتيجية كبيرة".

القطاع الخاص يلوم الحكومة المحلية:

الإجابة كانت الصمت من قبل عدد من الجهات التي طرقنا أبوابها من مكونات القطاع الخاص البصري، لكن نائب رئيس مجموعة شركات الفيحاء المتحدة عصام الاعرجي يقول"هذا سؤال في غير محله، وهو حق يراد به أمرا آخر، لكن السؤال الوجيه هو هل فتشت الحكومة المحلية في السير الذاتية للشركات والمقاولين الذين منحتهم عقود الخدمة والعقود الاستثمارية التي أثارت الجدل لأنها لم تنفذ بشكل جيد، الجواب كلا،لان الحكومة المحلية ولجانها بحثت عن اقل الأسعار وعن انسبها ورجحت جانب الاستفادة المادية على جانب الخبرة، وهو سياق معمول به في كل لجان إحالة المشاريع العراقية وليس البصرية فحسب، فكلها تضع معيار أوطأ العطاءات ولا تنظر الى منجزات الشركات وسيرها الذاتية وتاريخ تأسيسها، ومؤخرا إحالة المحافظة لمشروع كبير جدا على شركة تاريخ تأسيسها ٢٠٠٨ ولم تنفذ قبل اي مشروع اي انها بلا خبرة لكنها قدمت عطاء واطئا جدا".

رئيس هيئة استثمار البصرة حيدر علي يرد"نعم الحكومة المحلية تتحمل جانبا من الأخطاء لأنها إضافة الى ما ذكر لا تملك كوادر فنية مؤهلة لمراقبة المشاريع وتشخيص الأخطاء فيها وإمكاناتها متواضعة وهي غير متطورة، والحقيقة أن الشركات الأجنبية تملك كوادر متطورة تراقب تنفيذ المشاريع وفق المواصفات الدقيقة، ومن اخطاء الحكومة المحلية أيضاً، إنها عندما تعد التصاميم والتندرات تعدها وفق مواصفات غير دقيقة فتكون مثار خلاف بين الشركات المنفذة وبين دوائر الحكومة".

شركة من القائمة السوداء:

شركة البيرق إحدى الشركات التي أضيفت على القائمة السوداء ومحسوبة على الجانب الثاني للقطاع الخاص البصري الذي يملك علاقات ومال ويفتقد الخبرة، مديرها حاتم عاشور يقول"نحن نتمتع بالجراءة فيما يمتاز خصومنا بالخوف والتردد، وهذا ما يميزنا ويجلب لنا الأعداء من المنافسين في القطاع الخاص، والقطاع الخاص لا يمثله رجال الأعمال أو غرف التجارة او التنظيمات الأخرى لأنه كبير ومترامي الأطراف وهؤلاء يمثلون أنفسهم فقط، أما تهم قربنا من المسؤولين وحصولنا على المقاولات بطرق غير شرعية او منافسة غير شريفة، هي تهم واهية وغير حقيقية ولا تسندها اي ادلة مادية".

ويعلق عاشور على سبب إدراج شركته بالقائمة السوداء"حصلت الشركة على عقدين لتنفيذ مجسر في البصرة ومد شبكة مياه ثقيلة، وكان السياق ان تنجز الشركة نسبة ٤٠٪ من العمل فتحصل على سلفة ٦٠٪ من قيمة العقد وحصل أن تأثرت سيولة الشركة وأخرت الحكومة المحلية منح السلف رغم ان المشروع الثاني وصلت نسبة انجازه الى ٨٠٪ ونجح بالفحوصات ومشروع المجسر اكتمل بنسبة ٣٠٪ لكن تاخر الحكومة المحلية بمنحي السلف تسبب بتاخري بالتنفيذ فوضعت الشركة على القائمة السوداء ظلما".

محافظ البصرة لا يملك الإجابة:

مكتب المحافظ لا يملك إجابات مسبقا لأنه أغلق بابه بوجهنا، لكن مجلس المحافظة يقول انه تأخر لعام ٢٠٠٩ بدفع مستحقات الشركات التي نفذت أعمالا في البصرة، ويبين محمود نجم رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة"أن العام ٢٠١٠ شهد تسديد ٩٧ مليار دينار مديونية المحافظة لشركات ومقاولين وعقود نفذت، نعم تأخرت المحافظة بمنحهم مستحقاتهم لكن أصحاب الشركات عليهم رصد المبالغ الكافية لانجاز مشاريعهم لا أن ينتظروا السلف التي تمنحها لهم الحكومة، وسياق العمل مع الشركات الأجنبية أن تنجز عملها بنسبة ١٠٠٪ ويختبر المشروع المنفذ لستة اشهر ومن ثم تستلم مستحقاتها كلها.

لكن الشركات العراقية التي تنفذ عقود مشاريع تتعامل وفق نظام الانجاز والسلفة وبالتالي اي عجز في ميزانية الدائرة المعنية يؤخر التنفيذ وعليه تصبح الشركة مقصرة وتضاف على القائمة السوداء".

الحكومة المحلية في البصرة ترى أن تحل هذه المشكلة بطريقة حجب المشاريع الكبرى التي تصل قيمها ملياري دينار عن الشركات العراقية... القطاع الخاص يعارض هذا الأمر، والصراع داخل مكوناته مستمر بينما المواطن البصري يعاني في كل الأحوال.

رئيس هيئة استثمار البصرة: نقصٌ في الخبرات وضعف رؤوس الأموال وراء تراجع الاستثمارات

تعد البصرة بيئة واعدة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة، ومن يمعن النظر في المشهد الاقتصادي والاعماري البصري تبرز أمامه خريطة استثمارية زاخرة بالمشاريع المختلفة.

وهيئة استثمار البصرة، التي وقعت ضحية الصراعات والتجاذبات في المدينة حددت جملة من المعوقات التي تعتري سير العملية الاستثمارية.

"المدى الاقتصادي"حاورت رئيس الهيئة حيدر علي فاضل.

كيف تنظرون للمشاكل المستمرة بين القطاع الخاص والحكومة المحلية في البصرة؟

يعاني القطاع الخاص في البصرة من مشاكل كثيرة، منها نقص الخبرات وعدم كفاية رؤوس الأموال المحلية وضعف التقنيات المستخدمة في تنفيذ المشاريع فضلا عن سلبيات أخرى لم يتم تداركها خلال السنوات التي مضت، هذا الأمر انعكس بدوره على مستويات الانجاز للمشاريع والتي توقف بعضها وفشل البعض الآخر على مستوى عقود الخدمة وعلى مستوى الاستثمارات، والحكومة المحلية مسؤولة بشكل أو بآخر عن تلك الاخفاقات فهي لا تملك الكوادر الرقابية الكفوءة المؤهلة لمراقبة أداء شركات القطاع الخاص، ناهيك عن الفساد الاداري وبالتالي اصبحت الفجوة كبيرة بين الجانبين وهو اثر بشكل او باخر على الاستثمارات في المحافظة واعاق تطور الاعمار والخدمات، ولا اعتقد ان الهيئة تأثرت بهذا الامر لانها تبحث عن التكامل والجودة في الانجاز وهذه الفجوة لابد ان تزول بعد ان يفهم القطاع الخاص اخطاءه.

هل يشعر القطاع الخاص بالغبن، ما مدى تأثير ذلك على عملكم؟

الحقيقة ان الاثر كبير لكن المشكلة اكبر من الأثر الذي تتركه فهي نتاج علاقة غير متزنة بين الجهات الرقابية (الحكومية) على المشاريع الاستثمارية والخدمية وبين الجهات المنفذة (القطاع الخاص) التي تنفذ تلك الأعمال، استثمارية كانت ام عقود خدمة، وبالتالي تتعطل الخدمات بسبب تأخر الانجاز والتنفيذ وبقاء المشاريع معطلة وهي بدورها تؤثر على الاستثمارات لكن الهيئة في مسعاها لجذب المستثمرين وصناعة الفرص الاستثمارية تقلل من مخاطر هذا الأمر، وقد عانت الهيئة من مشاكل فشل جهود استقطاب بعض الاستثمارات التي لا يمكن ان تعمل مالم تتواجد الخدمات الأساسية من البنى التحتية والتي لم تكتمل والتأخير في تحسنها وتطورها مشكلة فشل الانجاز والتنفيذ للمشاريع الخدمية والعمرانية.

ما هو دور الهيئة في تقليص الفجوة بين القطاع الخاص بمكوناته وبين الحكومة المحلية سعياً لعملية استثمارية متكاملة؟

دور الهيئة يتمثل في جذب الاستثمارات والسعي من اجل تحفيز نمو الأعمال في المحافظة، ونحن في الهيئة نسعى إلى أن تعود الأمور إلى طبيعتها وان يرضى كل من الطرفين وان يقيما السلبيات والايجابيات، وحقيقة الأمر أن الهيئة لا تملك سلطة إجبار وإلزام لكي تفرض على الحكومة او تجبر مكونات القطاع الخاص البصري بالرضا عن ما يصدر من الحكومة المحلية من قرارات، والهيئة بحد ذاتها تعاني من مشاكل أيضاً بحاجة إلى أن تجد لها الحلول.

ما هي مشاكل هيئة استثمار البصرة؟

المشاكل ليست بالهيئة ذاتها، بل في عموم العراق وهنالك مشاكل على مستوى القانون والفقرات القانونية، وهنالك الكثير من الفقرات القانونية التي هي بحاجة الى تفسير لأنها غير قادرة على جلب وجذب المستثمرين، وهنالك فقرات قانونية تقيد صلاحيات الهيئة وبعضها يلغي الصلاحيات،والأدهى من ذلك انه ليس هنالك تعليمات لتعديل قانون او اصدار قانون اخر للاستثمار.

وليس هذا فقط بل توجد مشاكل امنية اثرت على الاستثمار وأعاقت تنامي نسبه، فضلا عن مشاكل البنى التحتية التي انعدمت تقريبا أو تلاشت كخدمات قديمة أكل عليها الدهر وشرب، إضافة إلى مشكلة البند السابع المؤثر في عملية نقل الأموال الى العراق وتأثيره على الاستثمارات

وعدم وجود ضمانات من البنوك العراقية إن أودع المستثمر الأجنبي أمواله فيها، والعراق لا يزال ساحة حرب، ومشكلة تسليف المستثمر العراقي كبديل عن الأموال الأجنبية التي لا تجازف بالقدوم إلى العراق، فقد أقرت الحكومة حق المستثمر العراقي بالاستلاف لكن وزارة المالية تقول لا نملك تخصيصات مالية، هذه المشاكل كلها تعيق عمل هيئة الاستثمار وتجعل الاستثمارات تتراجع.

ماذا عن منح التراخيص الاستثمارية؟

هيئة الاستثمار مسؤولة عن منح تراخيص الاستثمار وتحديد وتأمين فرص الاستثمار الاستراتيجي فضلا عن تشجيعه، ناهيك عن مهمة تفعيل وضمان أحكام قانون الاستثمار، أما التنسيق بين الجهات المذكورة أو رعاية شراكات القطاع الخاص العراقي مع القطاع الخاص الأجنبي وترتيب هذه الأمور فهو ليس من تخصصنا، لكن الهيئة في البصرة تشارك في مؤتمرات وندوات ومعارض وقد أقامت أربعة مؤتمرات كانت تصب في مصلحة تشجيع الاستثمارات في المحافظة، يبقى ان تجتهد مفاصل القطاع الخاص من اجل أن تتطور وتدخل في جهود شراكة وتعاون مع شركات أجنبية، وفي الحقيقة فان القطاع الخاص كبير وله تنظيمات وتجمعات ومؤسسات لا يمكن أن تستوعبها هيئة الاستثمار.

هل تملك هيئة استثمار البصرة أرقاما وإحصاءات عن مستويات ونسب منجزات المشاريع الاستثمارية؟

في الحقيقة لا توجد مثل هذه الأرقام ولا يمكن أن نقيم مستوى انجازاتنا بل نحن بحاجة إلى من يقيم نسب الانجاز التي حققتها الهيئة في البصرة، ومما يجب الإشارة إليه أن رئيس هيئة الاستثمار العراقية الأستاذ سامي الاعرجي قيم هيئة استثمار البصرة كافضل هيئات الاستثمار العراقية باستثناء اقليم كردستان.

هل حققت هيئة استثمار البصرة طموحها خلال السنوات الخمس الماضية او جزءا منه؟

نعم لقد سعت الهيئة الى الوصول لمستويات الطموح التي رسمتها منذ بداية مباشرتها عملها لكن حال دون تحقيق الطموح سنوات شهدت أحداثا عصيبة مر بها البلد ومرت بها البصرة كغيرها من المحافظات ويكفي ان تكون هيئة البصرة الجهة التي مهدت أرضية الاستثمار وقطعت شوطا ستجني ثماره المحافظة والهيئة الجديدة التي ستنتخب قريبا لتحل محل الهيئة الحالية.

ما هو ردكم على انتقادات الشارع البصري لمستويات الاستثمار التي يراها ضعيفة ومتواضعة؟

لا يمكن القول أن كل ما يقال هو صحيح وحقيقي، والمواطن معذور لأنه لا يعرف واجبات ومهام الهيئات الحكومية وعلى عاتق من يقع العبء الأكبر ومن الجهة التي تتحمل مسؤولية تراجع الخدمات او الاستثمارات او ما سواه من الأوضاع التي يعيشها ويعاني منها، وهيئة الاستثمار لا تملك سلطة اجبار ولا قوة تسلطها على المستثمر الأجنبي ليدخل ويستثمر في بلدنا، وعلى المواطن يقع جزءا كبيرا من الواجبات والمهام التي تسهل تطور الاستثمارات وانتعاشها وهو مكون أساسي في العملية لكن إلى الوقت الحالي لم يأخذ دوره الحقيقي في هذا المجال لذا فنحن نقبل الانتقادات وبالوقت ذاته نخاطب كل المستويات ونعرض ما أنجزنا ونترك التقييم للمواطن ولأصحاب المعرفة.

الاقتصادي | العدد (1925)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) تشرين الاول 2010

أبو الخصيب واحة تفارق تمورها.. وإهمال حكومي متعمد!

الجميع يتكلم عن مؤامرة، وان هنالك مكيدة كبيرة دبرت وبوشر بتنفيذها ضد قطاع الزراعة في البصرة، وحصرا زراعة التمور التي تملك البصرة منها ١٤ مليون نخلة، الناس تخاف الخوض في هذا الحديث، ونحن لا تنفعنا الأحاديث مالم تكن معززة بالارقام والادلة، فأشار علينا البعض بزيارة أبي الخصيب وفيها سنجد ضالتنا.

أرقام وأدلة:

مركز دراسات البصرة الاقتصادي وعلى لسان مديره الدكتور علي بدر الشندي ذكر انه قبل ١٢ عاما من الآن توجت مدينة أبي الخصيب بإنتاجها لوحدها ما يقارب ١٣٪ من إجمالي إنتاج التمور في العراق، ففي الوقت الذي انتج العراق فيه ٧٨٠ الف طن متري، انتجت ابو الخصيب لوحدها ٨٥ الف طن، اما الان ونحن في عام ٢٠١٠ فان إنتاج ابي الخصيب لم يتجاوز ٩ آلاف طن وهي خسارة كبيرة للاقتصاد البصري وتراجع ملحوظ في نسب الإنتاج العراقي الإجمالي تسببت به جملة من المتغيرات فلنتابعها في مدينة أبي الخصيب كنموذج.

يتكون قضاء أبي الخصيب من ١٩ قرية زراعية متخصصة بزراعة التمور هي: بلد سلطان وباب سليمان وباب طويل، واللقطة والحوطة وجيكور ونهرخوز واليهودي وحمدان ويوسفان ومهيجران والسراجي وغيرها، كما يتبع القضاء ناحية السيبة وفيها(١٤) قرية زراعية من أهمها: الزيادية، والدويب، وشلهة البحرية، والقطعة، والمطوعة وكوت الزين، وام الرصاص، وام الخصاصيف ومحيلة، وكانت الناحية محرومة من كل عمران عصري حديث بسبب ما شهدته من حروب كحروب الخليج الثلاثة.

وسبب التسمية (ابو الخصيب) جاء من اسم عامل المنصور (الخصيب) سنة ١٤٠ هـ/ ٧٥٨ حيث سمي هذا القضاء باسمه بعد أن احتفر شط العرب.

هل ستفارق أبو الخصيب تمورها:

ويضيف الشندي"الحلاوي والساير والبرحي والخستاوي والبريم هي اسماء لأنواع من نمور أبي الخصيب، ويقال إن أول نخلة للبرحي زرعت في هذه المدينة في بستان آل زيدان، لتقترن بحلاوة (نهر خوز) التي شكلت علامة فارقة في صناعات هذه المدينة الشاطئية، والمفارقة أن قانون حمورابي وتحديدا المادة ٥٩ نص على"يغرم كل من يقطع نخلة واحدة ٦٤ كغم من الفضة"،فيما تتغاضى الحكومة عن الجرائم التي تلحق بنخيلنا".

بعد أن كان نصيب ابي الخصيب من النخيل ٤ ملايين نخلة لعام ١٩٩٧تقلص العدد في الوقت الحالي ليكون ٢،٧ مليون نخلة فقط، بحسب منظمة الفاو الدولية (FAO)، معاون مدير زراعة ابي الخصيب المهندس علي ناجي يتهم الظروف البيئية وتناقص نسب الأمطار وارتفاع ملوحة المياه الجوفية، ويضع بمقابل هذه العوامل الطبيعية عوامل أخرى بشرية يتمثلها في الإهمال الحكومي وغياب الرعاية الصحية للبساتين وعدم إتباع جداول رش المبيدات النصف سنوية وإيقاف توزيع الأسمدة الكيمائية الخاصة بأشجار النخيل ومكافحة الآفات الزراعية التي تقلص إنتاجية التمور وتقضي على النخيل.

على جانب آخر هنالك عمليات القطع العشوائية التي طالت النخيل من قبل الناس لأسباب مختلفة منها السكن غير النظامي في بساتين ومساحات زراعية، واستحواذ أصحاب أملاك قديمة كانوا مهجرين، على أملاكهم عن طريق هيئات دعاوى الملكية ومن ثم بيعهم هذه الهكترات الزراعية على الناس الذين استغلوها للسكن لرخص أسعارها فقطعوا النخيل، وكانت الكارثة الأكبر بحسب علي ناجي في شتائي ٢٠٠٦و٢٠٠٧ حيث هرع الناس إلى النخيل ليستخدموه حطبا ووقودا، والبعض الآخر استخدمه في سقوف المنازل وبناء الاسيجة الخارجية للبناء العشوائي.

قطاع كبير وإمكانات محدودة

دائرة الزراعة في أبي الخصيب لا تملك إمكانات وتقنيات وكوادر لتدير هذا القطاع الاقتصادي الكبير، فهي عبارة عن دائرة صغيرة متواضعة جدا، والحكومة المحلية في البصرة لم تبد أي اهتمام لهذا القطاع الزراعي الكبير وركزت اهتماماتها على مجالات أخرى، محمود طعان نجم رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة، يرى أن هذا المرفق الاقتصادي بحاجة إلى دعم من الحكومة المركزية، فدوائر الزراعة في المحافظة لا تملك إمكانات مالية او فنية للنهوض بهذا المورد الاقتصادي وأعادته الى الطريق الصحيح لينتظم ضمن موارد المحافظة، والحكومة المحلية في البصرة رفعت بدورها دراسات زراعية خاصة بإنتاج التمور إلى الحكومة المركزية والجهات صاحبة العلاقة لكن مصير هذه المشاريع والدراسات، في رفوف وإدراج مكاتب المسؤولين،وما يحزن حقا هو ان ابا الخصيب كمدينة عرفت بزراعتها وصناعتها وسياحتها الان تحولت الى خرائب ومتاهات استغلت لفترة من الفترات في العامين المنصرمين من قبل عصابات التهريب التي تتعامل بالنفط الخام وأضرت بالاراضي وحولت مساحات منها إلى مساحات جرداء،لكن تم تدارك الأمر والقضاء عليها خلال العام الماضي.

الفلاحون يشيرون لمؤامرة

فلاحو أبي الخصيب واصحاب البساتين القدماء تضرروا، ومصانع كبس التمور التي كانت تملأ بساتين أبي الخصيب فتصدر التمور الطازجة في الصيف، وتنتج التمور المعبأة شتاءً، ومابين هاتين الفترتين تنتج عسل التمر (الدبس)، قد توقفت الآن لأسباب أولها الكهرباء التي تنقطع باستمرار وثانيهما ان الحكومة لا توافق على تزويدهم بحصص من الوقود لتشغيل معاملهم.

الوضع اختلف كما يبينه الحاج برجس آل زيدان احد اكبر موردي التمور في ابي الخصيب مشيرا الى وجود مؤامرة ضد هذه المدينة وزراعتها، يقول انه ورث هذه المهنة أباً عن جد وقضى سني عمره الـ٧٢ في زراعة التمور ومرت بهم الكثير من الأوقات العصيبة والأوقات الجيدة لكنهم لم يشهدوا مثل هذه السنين الاربع الاخيرة التي ألحقت بهم ضررا كبيرا، وأول هذه الكوارث إهمال الحكومة الكامل لهذه الثروة الزراعية فأوقفت مد المزارعين بالأسمدة التي اقتصرت على التجار في السوق السوداء الذين يبيعونها وبأسعار خيالية وبنوعيات رديئة جدا، في السابق كان تجهيزهم بالأسمدة يتم عن طريق وزارة الزراعة و شركة الأسمدة الجنوبية، الآن السوق مليء بالمنتج الإيراني الرديء وهو سبب رئيس لضعف إنتاجية النخيل وموت صغار النخيل، هذا المنتج بالإضافة إلى السوري تعج بهما الاسواق وهما منتجان لا يصلحان للاستخدام الزراعي.

الحكومة المحلية انحت باللائمة على شركة الأسمدة الجنوبية التي توقفت ولا يعرف سبب توقفها عن الإنتاج، وبالتالي فان الاقتصاد الزراعي في البصرة تضرر، والحكومة لا تستطيع إيقاف التجار من استيراد هذه الأسمدة طالما أن أجهزة التقييس والسيطرة النوعية توافق على دخولها.

اقتصاديات

عاصمة العراق الاقتصادية

■ عباس الغالبي

يتجه ملحقنا واعتباراً من هذا العدد لولوج عالم المحافظات الاقتصادي ، حيث كانت باكورة نهجنا الجديد في محافظة البصرة التي تعد عاصمة العراق الاقتصادية بحكم ماتمتلكه من امكانات وموارد مهمة هائلة .

وإذ اننا ننطلق في فضاءات البصرة العمرانية والخدمية والاقتصادية بمختلف فنون العمل الصحفي من حوارات واستطلاعات وتحقيقات ومقابلات وتقارير اخبارية ، فاننا لابد ان ننوه الى ان المشهد الاقتصادي في البصرة لايمكن تغطيته بقوام ملحق واحد ، بل يحتاج الى ملاحق عدة نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية فضلاً عن القطاعات التي تزخر بها البصرة .

المشهد سادتي مؤلم ، والوضع مترد، والامكانات هائلة ، والادارات تتبادل الاتهامات في ما بينها من دون علاجات ناجعة وشافية ، والبصرة على الرغم من انها واحة وسط بحيرات من النفط ، إلا ان مشهدها دراماتيكي مؤلم حد العظم .

الموانىء لاتعمل بانسيابية وكفاءة ، والمصانع معطلة تماماً ، والخدمات في أدنى حالات التراجع ، والنخيل تندب حظها العاثر، ومشهد صادرات التمور تلاشى من الوجود ، والمسؤولون يتحدثون علناً عن الفساد المالي والاداري والاتهامات بينهم تترى !

> **على الرغم من اننا لن نغطي حيثيات المشهد الاقتصادي بالكامل كما نوهنا سابقاً ، إلا ان السؤال الذي يتداعى امام المراقبين وقبلهم أهل البصرة الذين أثقلتهم الازمات والشدائد على مر التاريخ والعصور ،هل أن البصرة هي عاصمة العراق الاقتصادية فعلا.**

أما سياحة في البصرة ، فأنها في خبر كان ولاأحد يتحدث عنها ، والمواطن البصري لايجد ضالته إلا بأماكن بائسة لاتتسق وحجم الامكانات المادية والبشرية والمواقع السياحية والاثارية التي تزخر بها المدينة .

والمواطن في البصرة مغلوب على أمره ، وناقم على الحكومة المحلية، وممتعض من تراجع الخدمات ووعود المسؤولين الفارغة التي لاتتعدى موعد الانتخابات ، حيث قال لفريق العمل أحدهم ان شعب البصرة لو تمتع بربع امكانات المدينة الاقتصادية لنعم برخاء قل مثيله ، ولكن ولاة الامر يغردون خارج السرب .

وعلى الرغم من اننا لن نغطي حيثيات المشهد الاقتصادي بالكامل كما نوهنا سابقاً ، إلا ان السؤال الذي يتداعى امام المراقبين وقبلهم أهل البصرة الذين أثقلتهم الازمات والشدائد على مر التاريخ والعصور ،هل أن البصرة هي عاصمة العراق الاقتصادية فعلاً .

abbas.abbas80@yahoo.com

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | فريق العمل: ضياء السراي – ليث محمد رضا - تصوير / أدهم يوسف | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التصحيح اللغوي: مروان عادل

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون